

المختص الفقعي

المبيز لمابه الفتوى على مذهب الإمام مالطبز أنس رحمه الله

تأليف الشيخ

أبيالموذة ضياء الدين خليل بز إبحاق بز موسر الجندي الهالكي

كمبعة مثمنة محزبة مغقفة

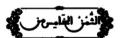
برواية تلميذ المؤلف رحمهما الله

أبي البقاء تاج الدير بهرام بزعبد اللهبز عبد العزيز الدميري

أسعم في تصيده وتنقيده ومقابلته بداني سخعم المسكرية أصداب الغضيلة الشيوخ محسد معيد بن مصدو ايونيكل و محمد داله برلحد در الهات الفلقسي لتأث بوصد المختار بن القاسم و محسد لصد (خيسار) بوصد باته



<u>موالشاف</u>ك



المختص الفقيمي

المييز لعابه الفتوى علو مخصب الإملهما الحابز أنعر رجمه الله

تأليف الغيير

أبهالموةالخياء العين خليل بزابحاق بزموس الهدعق المالكي

عبدا بننا مزيا بننا

بروية تلبية النوات رصمنا الله أبه البقاء تلج الدين بهرام برعهد الأميري السَّميريّ

أسعم غاتصت عدوت البدعوسة الباده بالمؤسسة المتحيلة الشهيلة التبويغ صب و مصيد وال حصد والبياني و احدوث القول عدوا لما التقليلة التبوية لنات توصد الدعتر والسائلة و احسد لعد ذاتم سنار والصداية

رفم الإيداع الفانوني في الغزانة العامة (المكتبة الوكنية) للمملكة المغربية 2020 MO 3755 (ر.خ.م.ل)

978-9920-601-21-4

الحزب الحادي والعشرون

(وفيه تسعة أقفاف)

ثُمَّ تَمْلِيكُ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَخْرارًا مُسْلِمِينَ لِكُلِّ مُدُّ وثُلُثانِ بُوًا وإِنِ اقْتاتُوا تَمْرًا، أَوْ مُخْرَجًا فِي الفِطْرِ فَعَدْلُهُ، ولا أُحِبُ الغَداءَ والعَشاءَ كَفِدْيَةِ الأَذَى.

وَهَـلُ لَا يَنْتَقِـلُ إِلَّا إِنْ أَيِسَ مِـنْ قُذَرَتِهِ عَلَى الصِّـيامِ؟ أَوْ إِنْ شَكَّ؟ قَوْلَانِ فِيها، وتُؤْوِلَتْ –أَيْضًا- عَلَى أَنَّ الأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الكَفَارَةِ، وإِنْ أَطْمَمَ مِاقَةً وعِشْرِينَ فَكَالَيْمِينَ •

ولِلْمَبْدِ إِخْرَاجُهُ إِنْ أَذِنَ سَتِدُهُ، وفِيها أَحَبُ إِلَيَّ أَنْ يَصُومَ وإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الإطْعامِ، وهَلْ هُوَ وَهْمَ؛ لأَنَّهُ الواجِبُ؟ أَوْ أَحَبُ لِلْوُجُوبِ؟ أَوْ أَحَبُ لِلسَّتِدِ عَدَمُ المَنْعِ؟ أَوْ لِمَنْعِ السَّتِدِ لَهُ الصَّوْمَ؟ أَوْ عَلَى العاجِزِ حِيتَئِذٍ فَقَطْ؟ تَأْوِيلاتٌ.

وفِيها إِنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يُطْعِمَ فِي اليَمِينِ أَجْزَأُهُ، وفِي قَلْبِي مِنْهُ شَيْءٌ.

ولا يُخْزِئُ تَشْرِيكُ كَفَّارَتَيْنِ فِي مِسْكِينٍ، ولا تَزكِيبُ صِنْفَيْنِ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَدًا، أَوْ عَنِ الجَمِيعِ كَمُّلَ.

و سَقَطَ حَظُّ مَا مَاتَتْ.

ولَوْ أَغْتَقَ ثَلاثًا عَنْ ثَلاثٍ مِنْ أَرْبَعِ لَمْ يَطَأْ واحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ وإِنْ ماتَتْ واحِدَةٌ أَوْ طُلِّقَتْ ﴿ الرَّابِعَةَ وإِنْ ماتَتْ واحِدَةٌ أَوْ طُلِّقَتْ ﴿ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّلَّةُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّالَالَ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّالِي اللَّا

بابُ [في اللِّعان]

إنَّمَا يُلاعِنُ زَوْجٌ وإِنْ فَسَدَ نِكَاحُهُ أَوْ فَسَقَا أَوْ رُقّا؛ لَا كَفَرا، إِنْ قَذَفَهَا بِزِنَا فِي نِكَاحِهِ، وإِلّا خُدَّ، تَيَقَّنُهُ أَخْمَى ورَآهُ خَيْرُهُ وانْتَفَى بِهِ مَا وُلِدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، وإلّا لَحِقَ بِهِ إِلّا أَنْ يَدَّعِيَ الاسْتِبْراءَ، وبِنَفْي حَمْلِ وإِنْ مَاتَ أَوْ تَعَدَّدَ الوَضْعُ أَوِ التَّوْأَمُ بِلِعانِ مُعَجَّلٍ، كَالزِّنَا والوَلَدِ إِنْ لَمْ يَطَأَهَا بَعْدَ وَضْعٍ، أَوْ لِمُدَّةٍ لَا يَلْحَقُ الوَلَدُ فيها لِقِلَّةٍ أَوْ لِكَثْرَةٍ أَو اسْتِبْراء بِحَيْضَةٍ ولَوْ تَصادَقًا حَلَى نَفْيِهِ؛ إلّا أَنْ تَأْتِي بِهِ لِلُونِ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ، أَوْ وهُوَ صَبِيٍّ حِينَ الحَمْلِ، أَوْ مَجْبُوبٌ، أَو ادَّعَتُهُ مَغْرِيعٌةٌ عَلَى مَشْرِقِي.

ونِي حَدِّهِ بِمُجَرَّدِ القَذْفِ أَوْ لِعَانِهِ خِلافٌ 🗬

وإِنْ لاعَنَ لِرُؤْيَةٍ وادَّعَى الوَطْءَ قَبْلَها وعَدَمَ الاسْتِبْراءِ فَلِمالِكِ فِي إِلْزامِهِ بِهِ وعَدَمِهِ ونَفْيِهِ أَقُوالٌ.

ابْنُ القاسِمِ: «ويُلْحَقُ إِنْ ظَهَرَ يَوْمَها».

ولا يُغتَمَدُ فِيهِ عَلَى عَزْلٍ، ولا مُشابَهَةٍ لِغَيْرِهِ ولِنْ بِسَوادٍ، ولا وَطْءِ بَيْنَ الْفَجْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ، ولا بغَيْرِ إِنْزال إِنْ أَنْزَلَ قَبَلُهُ وَلَمْ يَبُأْرٍ. ولاعَنَ فِي نَفْيِ الحَمْلِ مُطْلَقًا، وفِي الرُّوْيَةِ فِي العِدَّةِ وإِنْ مِنْ بائِنٍ، وَحُدَّ بَعْدَها، كَاسْتِلْحاقِ الوَلَدِ؛ إِلَّا أَنْ تَزْنِيَ بَعْدَ اللِّمانِ، وتَسْمِيَةِ الزَّانِي بِها، وأُعْلِمَ لِحَدِّهِ، لا إِنْ كَرَّرَ قَذْفَها بِهِ.

ووَرِثَ المُسْتَلْحِقُ المَيِّتَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ وقَلَّ المالُ.

وإِنْ وَطِئَ أَوْ أَخْرَ بَعْدَ عِلْمِهِ بِوَضْعٍ أَوْ حَمْـلِ بِـلا عُـذْرِ امْتَنَعَ .

وَشَهِدَ بِاللهِ أَرْبَعًا: «لَرَأَيْتُهَا تَزْنِي» أَقْ «مَا هَذَا الحَمْلُ مِنِّي» ووَصَلَ خامِسَتَهُ بِـ«لَغَنَةِ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الكَاذِبِينَ» أَوْ «إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُها» وأشارَ الأُخْرَسُ أَوْ كَتَبَ.

وشَـهِدَتْ: «ما رَآنِي أَزْنِي» أوْ «ما زَنَيْتُ» أوْ «لَقَـذْ كَـذَبَ فِيهِما» وفِي الخامِسَةِ «غَضَبُ اللهِ عَلَيْها إنْ كانَ مِنَ الصّادِقِينَ».

ووَجَبَ «أَشْـهَدُ» و«اللَّغـنُ» و«الغَضَـبُ» وبِأَشْـرَفِ البَلَـدِ، وبِحُضُورِ جَماعَةِ أَقَلُها أَرْبَعَةً.

ونُدِبَ إِثْرَ صَـلاةٍ، وتَخْوِيفُهُمـا وخُصُوصًـا عِنْـدَ الخامِسَـةِ، والقَوْلُ بِأَنَّهَا مُوجِبَةُ العَذابِ.

وفِي إعادَتِها إنْ بَدَأَتْ خِلافٌ.

ولاعَنَتِ الذِّمِيَّةُ بِكَنِيسَتِها ولَمْ تُجْبَرْ، وإِنْ أَبَتْ أُدِّبَتْ ورُدَّتْ لِمِلَّتِها، كَقَوْلِهِ: «وجَدْتُها مَعَ رَجُلٍ فِي لِحافٍ» •

وتَلاعَنا إِنْ رَماها بِغَصْبِ، أَوْ وَطْءِ شُبْهَةٍ وَأَنْكَرَتْهُ، أَوْ صَدَّقَتْهُ ولَمْ يَثْبُتْ ولَمْ يَظْهَرْ، وتَقُولُ: «مَا زَنَيْتُ» و«لَقَدْ عُلِبْتُ» وإلّا الْتَعَنَ فَقَطْ؛ كَصَغِيرَةٍ تُوطَأُ.

وإِنْ شَهِدَ مَعَ ثَلاثَةِ الْتَعَنَ، ثُمَّ الْتَعَنَتْ، وَحُدَّ الثَّلاثَةُ؛ لا إِنْ نَكَلَتْ، أَوْ لَمْ يُغلَمْ بِزَوْجِيَّتِهِ حَتَّى رُجِمَتْ.

وإنِ الْمُسْتَرَى زَوْجَتَهُ ثُمَّ وَلَدَتْ لِسِنَّةِ أَشْهُرٍ فَكَالاَّمَةِ، ولأَقَلَّ فَكَالزُّوْجَةِ.

وحُكْمُهُ رَفْعُ الحَدِّ أَوِ الأَدَبِ فِي الأَمَةِ والذِّبَيَّةِ، وإيجابُهُ عَلَى المَمَزَأَةِ إِنْ لَمْ تُلاعِنْ، وقَطْعُ نَسَبِهِ، وبِلِعانِها تَأْبِيدُ حُرْمَتِها وإِنْ مُلِكَتْ أَوِ انْفَشَ حَمْلُها.

ولَوْ عادَ إِلَيْهِ قُبِلَ كَالْمَرْأَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ.

وإِنْ اسْـتَلْحَقَ أَحَـدَ النَّــوْأَمَيْنِ لَحِقـاً، وإِنْ كـانَ بَيْنَهُمـا سِــتَّةٌ فَبَطْنَانِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ أَقَرَّ بِالثَّانِي وقالَ: لَـمْ أَطَأْ بَعْدَ الأَوَّلِ؛ شَيْلَ النِّساءُ، فَإِنْ قُلْنَ إِنَّهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ هَكَذَا لَمْ يُحَدَّ» ﴿

بابُ [في العّدة]

تُعْشَدُّ حُرَّةً -وإِنْ كِتابِيَّةً- أَطَّاقَتِ الـوَطْءَ بِخَلْـوَةِ بـالِغِ غَيْـرِ مَجْبُوبٍ أَمْكَنَ شَغْلُها مِنْهُ وإِنْ نَفَياهُ، وأُخِذا بِإِفْرارِهِما؛ لا بِغَيْرِها إِلّا أَنْ تُقِرَّ بِهِ، أَوْ يَظْهَرَ حَمْلُ ولَمْ يَنْفِهِ بِفَلاثَةِ أَفْراءٍ أَطْهارٍ، وذِي الرِّقِ قَزءانِ، والجَمِيعُ لِلاسْتِبْراءِ لَا الأَوَّلُ فَقَطْ عَلَى الأَرْجَحِ ولَوِ اغتادَتْهُ فِي كَالسَّنَةِ، أَوْ أَرْضَعَتْ أَو اسْتُجِيضَتْ ومَيْرَثْ.

ولِلزَّوْجِ انْتِزاعُ وَلَدِ المُرْضِعِ فِرارًا مِنْ أَنْ تَرِثَهُ، أَوْ لِيَتَزَوَّجَ أُخْتَها، أَوْ رَابِعَةً إِذَا لَمْ يَضُرَّ بالوَلَدِ.

وإِنْ لَـمْ تُمَيِّزْ أَوْ تَلَخَّرَ بِلَا سَبَبِ أَوْ مَرِضَتْ تَرَبَّصَتْ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمُّ اعْتَدَّتْ بِثَلاثَةٍ، كَمِدَّةِ مَنْ لَـمْ تَرَ الحَيْضَ واليائِسَةِ ولَوْ برقِ. برقِ.

وتُمِّمَ مِنَ الرّابعِ فِي الكَسْرِ، وَلَغَا يَوْمُ الطَّلاقِ.

وإِنْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ انْتُظَـرَتِ الثَّانِيَـةَ وَالثَّالِثَـةَ، ثُـمَّ إِنِ اختاجَتْ لِعِدَّةِ فَالثَّلاثَةُ ۞

ووَجَبَ إِنْ وُطِئَتْ بِزِنَا أَوْ شُنِهَةٍ، ولا يَطَأُ الزَّوْجُ ولا يَغقِدُ، أَوْ غابَ غاصِبٌ أَوْ سابٍ أَوْ مُشْتَرٍ، ولا يُوْجَعُ لَها قَدْرُها. وفِي إنضاءِ الوَلِيّ أَوْ فَسْخِهِ تَرَدُّدٌ. واغتَـدَّتْ بِطُهْـرِ الطَّـلاقِ وإِنْ لَخطَـةَ، فَتَحِلُّ بِـأَوَّلِ الحَيْضَـةِ الثَّالِئَةِ، أَوِ الرَّابِعَةِ إِنْ طُلِّقَتْ بِكَحَيْضٍ، وهَلْ يَنْبَغِي أَنْ لا تُعَجِّلَ بِرُوْيَتِهِ؟ تَأْوِيلانِ.

ورُجِعَ فِي قَدْرِ الحَيْضِ هُنا؛ هَلْ هُوَ يَوْمُ؟ أَوْ بَعْضُهُ؟ وفِي أَنَّ المَقْطُوعَ ذَكَرُهُ أَوْ الْحَيْضِ هُنا؛ هَلْ هُوَ يَوْمُ؟ أَوْ بَعْضُهُ؟ ومِل تَراهُ المَقْطُوعَ ذَكَرُهُ أَوْ الْآثِيلَةُ وَمَا تَراهُ اللَّهِينَةِ اللَّهِ عَيْرَةِ إِنْ أَمْكَنَ اللَّهِينَةِ إِنْ أَمْكَنَ كَيْضُها، وانْتَقَلَتْ لِلأَقْرَاءِ.

والطُّهْرُ كَالعِبادَةِ.

وإِنْ أَتَتْ بَعْدَها بِوَلَدٍ لِدُونِ أَقْصَى أَمَدِ الحَمْلِ لَحِقَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ بِلِعانِ، وتَرَبَّصَتْ إِنِ ازتابَتْ بِهِ، وهَـلْ خَمْسًا؟ أَوْ أَرْبَعًا؟ خِلافٌ.

وفِيها لَوْ تَزَوَّجَتْ قَبَلَ الخَمْسِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَوَلَدَتْ لِخَمْسَةٍ؛ لَمْ يُلْحَقْ بِواحِدٍ مِنْهُما وحُدَّث، واسْتُشْكِلَتْ

وعِدَّةُ الحامِلِ فِي طَلاقِ أَوْ وَفَاةٍ وَضُمُ حَمْلِهَا كُلِّهِ، وإِنْ دَمَا الْجَتَمَعَ، وإِلَّا فَكَالُمُطَلَّقَةِ إِنْ فَسَـدَ، كَالنَّرَقِيَّةِ تَحْتَ ذِمِّتٍ، وإلَّا فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وعَشْرٌ، وإِنْ رِجْعِيَّةُ إِنْ تَمَّتْ قَبْلَ زَمَنِ حَيْضَتِها وقالَ النِّسَاءُ: «لا رِيبَةَ بِها» وإلّا انْتَظَرَتْها إِنْ دَخَلَ بِها وتَنَصَّفَتْ

بِالرِّقِّ وإِنْ لَمْ تَحِضْ فَقَلائَةُ أَشْهُرٍ إِلَّا أَنْ تَرْتَابَ فَتِسْعَةً. ولِمَنْ وَضَعَتْ غُسْلُ زَوْجِهَا ولَوْ تَزَوَّجَتْ.

ولا يَنْقُلُ العِنْقُ لِعِدَّةِ الحُرَّةِ، ولا مَوْتُ زَوْجِ ذِيِّيَّةٍ أَسْلَمَتْ. وإِنْ أَقَرَّ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمِ اسْتَأْنَفَتِ العِدَّةَ مِنْ إِقْرارِهِ، ولَمْ يَرِثْها إِنِ انْقَضَتْ عَلَى دَعُواهُ، ووَرِثَتُهُ فِيها إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَيِّنَةٌ لَهُ، ولا يَرْجِعُ بِما أَنْفَقَتِ المُطَلَّقَةُ، ويَغْرَمُ ما تَسَلَّفَتْ؛ بِخِلافِ المُتَوفَّى عَنْها والوارثِ •

وإنِ اشْتُويَتْ مُغتَدَّةُ طَلاقٍ فازتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَلَّتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلاقِ، وَثَلاثَةٌ لِلشِّراءِ، أَوْ مُغتَدَّةٌ مِنْ وَفاةٍ فَأَقْصَى الأَجَلَيْنِ. وَتَرَكَتِ المُتَوَفَّى عَنْهَا فَقَطْ وإِنْ صَغْرَتْ ولَوْ كِتَابِيَّةٌ ومَفْقُودًا وَتَرَكَتِ المُتَوَفِّى عَنْهَا فَقَطْ وإِنْ صَغْرَتْ ولَوْ كَتَابِيَّةٌ ومَفْقُودًا وَرَخُهَا التَّرَيُّنَ وَلَا تَعْتَشِطُ بِحِنَامِ والتَّحَلِي والتَّطَيُّنِ والتَّعَلِي والتَّعْبُر فِيهِ، والتَّزَيُّنَ فَلا تَمْتَشِطُ بِحِنَامِ أَوْ كَتَمِ اللَّهُ عِنْهِ والتَّعْبُر واسْتِخدادِها، ولا تَذْخُلُ الْمَالِي جَسَدَها، ولا تَذْخُلُ اللهُ لِضَرُورَةِ وإِنْ بِطِيبٍ، الحَتَامَ، ولا تَطْلِي جَسَدَها، ولا تَكْتَحِلُ إلا لِضَرُورَةِ وإِنْ بِطِيبٍ، وتَمْسَحُهُ نَهارًا عَلَى

فَصْلُ [فى أحكام المفقود]

ولِزَوْجَةِ المَفْقُودِ الرَّفْعُ لِلْقاضِي والوالِي ووالِي الماءِ، وإلَّا

فَلِجَماعَةِ المُسْلِمِينَ، فَيُؤَجَّلُ الحُرُّ أَرْبَعَ سِنِينَ إِنْ دامَتْ نَفَقَتُها، والعَبْدُ نِصْفَها مِنَ العَجْزِ عَنْ خَبَرِهِ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ كَالوَفاةِ، وسَقَطَتْ بها النَّفَقَةُ، ولا تَختاجُ فِيها لإذْنِ، ولَيْسَ لَها البَقاءُ بَغدَها.

وَقُلِرَ طَلاقٌ يَتَحَقَّقُ بِلُخُولِ النَّانِي، فَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ إِنْ طَلَقُها الْتَنَيْنِ، فَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ إِنْ طَلَقُها الْتَنَيْنِ، فَإِنْ جَاءَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٍّ أَوْ ماتَ؛ فَكَالُولِيَّيْنِ، ووَرِثَتِ الْثَوَلِيُ إِنْ مَلْقَلِي فِي عِدَّةِ وَفَاةٍ فَكَغَيْرِهِ. الأَوْلُ إِنْ قُضِيَ لَهُ بِها، ولَوْ تَزَوَّجَها النَّانِي فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ فَكَغَيْرِهِ.

وأَمَا إِنْ نُعِيَ لَهَا أَوْ قَالَ: «عَمْرَةُ طَالِقٌ» مُدَّعِينًا خَاثِيةً فَطَلِّقَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَثْبَتَهُ، وذُو ثَلاثٍ وَكُّلَ وكِيلَيْنِ، والمُطَلَّقَةُ لِعَدَمِ النَّفَقَةِ، ثُمَّ ظَهَرَ إِسْقَاطُها ۞ وذاتُ المَفْقُودِ تَتَزَوَّجُ فِي عِدَّتِها فَيَفْسَخُ، أَوْ تَزَوَّجَتْ بِدَخْواها المَوْتَ، أَوْ بِشَهادَةٍ غَيْرِ عَدْلَيْنِ فَيُفْسَخُ ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الصِّحْةِ؛ فَلا تَفُوثُ بِدُخُولٍ.

والضَّرْبُ لِواحِدَةٍ ضَرْبٌ لِبَقِيَّتِهِنَّ وإِنْ أَبَيْنَ.

وَيَقِيَتُ أُمُّ وَلَدِهِ وَمَالُهُ وَزَوْجَهُ الأَسِيرِ وَمَغْقُودِ أَرْضِ الشِّرْكِ لِلتَّغْمِيرِ، وهُوَ سَبْعُونَ، والحُتارَ الشَّيْخَانِ ثَمَانِينَ، وحُكِمَ بِخَمْسِ وسَبْعِينَ.

وإنِ اخْتَلَفَ الشَّهُودُ فِي سِنِّهِ فالأَقَلُّ، وتَجُوزُ شَهادَتُهُمْ عَلَى التُّهْدِير، وحَلَفَ الوارثُ حِيتَتِلْ. وإِنْ تَنَصَّرَ أَسِيرٌ فَعَلَى الطُّوع.

واغتَدَّتْ فِي مَفْقُودِ المُغتَّرَكِ بَيْنَ المُسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصالِ الصَّفَّينِ، وهَلْ يُتَلَوَّم ويُجْتَهَدُ ؟ تَفْسِيرانِ، ووُرِثَ مالُـهُ حِينَتِـذٍ، كَالمُنتَجِع لِبَلَدِ الطَّاعُونِ أَوْ فِي زَمَنِهِ.

وفِي الْفَقْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ والكُفَّارِ بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظْرِ
ولِلْمُعْتَدَّةِ المُطَلَّقَةِ أَوِ المَحْبُوسَةِ بِسَبَبِهِ فِي حَياتِهِ السُّكْنَى،
ولِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا والمَسْكُنُ لَهُ، أَوْ نَقَدَ كِراءَهُ، لا بِلا
نَقْدِ، وهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِلَّا الوَجِيبَة؟ تَأْوِيلانِ، ولا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ إِلَا
أَنْ يُسْكِنَهَا إِلَّا لِيَكُفَّهُ وسَكَنَتْ عَلَى ما كانَتْ تَسْكُنُ، ورَجَعَتْ
لَهُ إِنْ نَقَلَهَا واتَّهِمَ، أَوْ كَانَتْ بِغَيْرِهِ، وإِنْ بِشَرْطٍ فِي إجارَةِ رَضَاعٍ
وانْفَسَخَتْ.

ومَعَ ثِقَةٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ العِدَّةِ إِنْ خَرَجَتْ صَرُورَةً فَماتَ، أَوْ طَلَّقَهَا فِي كَالثَّلاثَةِ الأَيّامِ، وفِي التَّطَوُّعِ، أَوْ غَيْرِهِ إِنْ خَرَجَ لِكَرِباطٍ لا لِمُقامٍ، وإِنْ وصَلَتْ، والأَحْسَنُ ولَوْ أَقامَتْ نَحْوَ السِّتَّةِ أَشْهُرٍ، والمُخْتارُ خِلاقُهُ، وفِي الانْتِقالِ تَعْتَدُّ بِأَقْرَبِهِما أَوْ أَبْعَدِهِما أَوْ بِمَكانِها، وعَلَيْهِ الكِراءُ راجعًا.

وَمَضَتِ المُحْرِمَةُ، أو المُغتَكِفَةُ، أوْ أَخْرَمَتْ وعَصَتْ 🗗

ولا سُكنَى لِأَمَةِ لَمْ تُبَوَّأَ، ولَها حِينَتِذِ الانْتِقالُ مَعَ ساداتِها؛ كَبَدُويَّةِ ارْتَحَلَ آهْلُها فَقَطْ، أَوْ لِعُذْرٍ لا يُمْكِنُ المُقامُ مَمَهُ بِمَسْكَنِها كَسُقُوطِهِ، أَوْ خَوْفِ جارِ سُوءٍ، ولَزِمَتِ الثَّانِيَ والثَّالِثَ، والخُرُوجُ فِي حَواثِجِها طَرَفَيِ النَّهارِ، لا لِضَرَرِ جِوارٍ لِحاضِرَةٍ، ورَفَعَتْ لِلْحاكِمِ، وأَقْرَعَ لِمَنْ يَخْرُجُ إِنْ أَشْكَلَ.

وَهَلُ لَا شُكْنَى لِمَنْ سَكَّنَتْ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا؟ قَوْلَانِ.

وسَقَطَتْ إِنْ أَقَامَتْ بِغَيْرِهِ، كَنَفَقَةِ وَلَلٍ هَرَبَتْ بِهِ.

ولِلْفُرَماءِ بَيْعُ الدَّارِ فِي المُتَوَفَّى عَنْها، فَإِنِ ارْتَابَتْ فَهِيَ أَحَقُ، ولِلْمُشْتَرِي الخِيارُ، ولِلزَّوْجِ فِي الأَشْهُرِ، ومَعَ تَوَقَّعِ الحَيْضِ قَوْلانِ. وَلَا لَمُنْفِرِ، وَمَعَ تَوَقَّعِ الحَيْضِ قَوْلانِ.

ولَوْ باعَ إِنْ زِالَتِ الرِّيبَةُ فَسَدَ.

وأُبْدِلَثُ فِي المُنْهَدِمُ والمُعارِ والمُسْتَأْجَرِ المُنْقَضِيِ المُدَّةِ. وإنِ اخْتَلَفَا فِي مَكَانَيْن أُجِيبَتْ.

وامْرَأَةُ الأَمِيرِ ونَخوِهِ لَا يُخْرِجُها القادِمُ وإنِ ارْتابَتْ كَالحُبُسِ حَياتُه، بِخِلافِ حُبُسِ مَسْجِدٍ بِيَدِهِ.

ولأُمِّ وَلَدٍ يَمُوتُ عَنْها السُّكُنَى، وزِيدَ مَعَ العِثْقِ نَفَقَةُ الحَمْلِ كَالمُرْتَدَّةِ والمُشْتَبِهَةِ إِنْ حَمَلَث. وَهَلْ نَفَقَةُ ذَاتِ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ عَلَيْها؟ أَوْ عَلَى الواطِيْ؟ قَوْلانِ 🗃

فَصْلُ [في الاستبراء]

يَجِبُ الاسْتِبْراءُ بِحُصُولِ المِلْكِ إِنْ لَمْ تُوقَنِ البَراءَةُ، ولَمْ يَحِبُ الاسْتِبْراءُ بِحُصُولِ المِلْكِ إِنْ لَمْ تُوقَنِ البَراءَةُ، ولَمْ يَكُنْ وَطُؤُها مُباحًا، ولَمْ تَحْرُمْ فِي المُسْتَقْبَلِ، وإِنْ صَغِيرَةُ أَطَاقَتِ الوَطْءَ أَوْ كَبِيرَةً لا تَحْمِلانِ عادَةً، أَوْ وَخْشًا أَوْ بِكُرَا، أَوْ رَجَعَتْ مِنْ عَصْبِ أَوْ سَنِي، أَوْ خُنِمَتْ أَوِ اشْتُرِيَتْ ولَوْ مُتَزَوِّجَةً وطُلِّقَتْ قَبْلُ البِناءِ، كَالمَوْطُوءَةِ إِنْ بِيعَتْ أَوْ زُوِّجَتْ.

وقُبِلَ قَوْلُ سَيِّدِها، وجازَ لِلْمُشْتَرِي مِنْ مُدَّعِيهِ تَزْوِيجُها قَبْلَهُ، واتِّفاقُ الباثِعِ والمُشْتَرِي عَلَى واحِدٍ، وكَالمَوْطُوءَةِ بِاشْتِباهِ، أَوْ ساءَ الظُّنُ، كَمَنْ عِنْدَهُ تَخْرَجُ أَوْ لِكَغاثِبٍ أَوْ مَجْبُوبٍ، أَوْ مُكاتَبَةٍ عَجَزَتْ، أَوْ أَبْضَعَ فِيها وأَرْسَلَها مَعَ غَيْرِهِ.

وبِمَوْتِ مَتِدِ وَإِنِ اسْتُبْرِقَتْ أَوِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ﴿ وَبِالْعِنْقِ. واسْتَأْنَفَتْ إِنِ اسْتُبْرِقَتْ أَوْ خَابَ غَيْبَةً عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَقْدُمْ أَمُّ الوَلَــدِ فَقَـطْ بِحَيْضَةٍ، وإِنْ تَـاَخُّرَتْ أَوْ أَرْضَـعَتْ أَوْ مَرِضَـتْ أَوِ اسْتُجِيضَتْ ولَمْ ثُمَيِّزْ فَثَلاثَةُ أَشْهُرٍ؛ كَالصَّغِيرَةِ واليائِسَةِ، ونَظَرَ النِسَاءُ فَإِنِ ارْتَبْنَ فَيْسَعَةً، وبِالوَضْع كَالعِدَّةِ

وحَرُمَ فِي زَمَنِهِ الاسْتِمْتاعُ.

ولا انستِبْراءَ إِنْ لَـمْ تُطِـقِ الـوَطْءَ، أَوْ حَاضَتْ تَحْتَ يَـدِهِ، كَمُودَعَةٍ ومَبِيعَةٍ بِالخِيارِ ولَـمْ تَخْرُجْ ولَـمْ يَلِجْ عَلَيْها سَيِّدُها، أَوْ أَعْتَقَ وتَزَوَّجَ، أَوِ افْتَرَى زَوْجَتُهُ وإِنْ بَعْدَ البِناءِ.

فَإِنْ بِاعَ المُشْتَراةَ وقَـدْ دَخَـلَ أَوْ أَعْتَـقَ أَوْ مَاتَ أَوْ عَجَـزَ المُكاتَبُ قَبَلَ وَطْءِ المِلْكِ لَمْ تَجِلَّ لِسَتِيدِ ولا زَوْجٍ إِلَّا بِقَرْأَيْنِ عِـدَّةٍ فَسْخِ النِّكَاحِ وبَعْـدَهُ بِحَيْضَـةٍ كَحُصُـولِهِ بَعْـدُ حَيْضَـةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ، أَوْ حَصَـلَتْ فِي أَوْلِ الحَيْضِ، وهَـلْ إِلّا أَنْ تَمْضِي حَيْضَةُ اسْتِيْراءِ الْ أَوْ أَكْثَرُها ؟ تَأْوِيلانِ، أَوِ اسْتَبْراً أَبْ جارِيةَ ابْنِهِ ثُمَّ حَيْفَةُ اسْتِيْراء ؟ أَوْ أَكْثَرُها ؟ تَأْوِيلانِ، أَوِ اسْتَبْراً أَبْ جارِيةَ ابْنِهِ ثُمَّ وَطِئها، وتُؤُولَكْ عَلَى وُجُوبِهِ، وعَلَيْهِ الأَقَلُ.

ويُسْتَحْسَنُ إذا غابَ عَلَيْها مُشْتَرٍ بِخِيارٍ لَهُ، وتُؤُوِّلَتْ عَلَى الوُجُوبِ أَيْضًا ۞

وتَتَواضَعُ العَلِيَّةُ أَوْ وَخُشَّ أَقَرَ البائِعُ بِوَطْئِها عِنْدَ مَنْ يُؤْمَنُ، والشَّأْنُ النِّساءُ، وإذا رَضِيا بِغَيْرِهِما فَلَيْسَ لأَحَدِهِما الانْتِقالُ، ونُهِيا عَنْ أَحَدِهِما، وهَلْ يُكْتَفَى بِواحِدَةٍ؟ قالَ: «يُخَرَّجُ عَلَى التُرْجُمانِ».

ولا مُواضَعَةَ فِي مُتَزَوِجَةٍ وحامِلِ ومُغتَدَّةٍ وزانِيَةٍ؛ كَالمَرْدُودَةِ

بِعَيْبٍ أَوْ فَسَادٍ أَوِ إِقَالَةٍ إِنْ لَمْ يَخِبِ المُشْتَرِي، وفَسَدَ إِنْ نَقَدَ بِشَرْطٍ لا تَطَوُعًا.

وفِي الجَبْرِ عَلَى إيقافِ النَّمَنِ قَوْلانِ، ومُصِيبَتُهُ مِئْن قُضِيَ لَهُ

(3)

العزب الثاني والعشرون (وفيه ثمانية أقفاف)

فَصُلُ [في تداخل العدة والاستبراء]

إِنْ طَرَأَ مُوجِبٌ قَبْلَ تَمامِ عِدَّةٍ أَوِ اسْتِبْراءِ انْهَدَمَ الأَوْلُ وانْتَنَفَّ: كَمْتَزَوِج بائِتَنَهُ ثُمْ يُطَلِّقُ بَعْدَ البِناءِ أَوْ يَمُوثُ مُطْلَقًا، وكَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ فاسِدٍ ثُمْ يُطَلِّقُ، وكَمُرْتَجِع -وإِنْ لَمْ يَمَسَّ- طَلَّقَ أَوْ ماتَ، إِلَّا أَنْ يُفْهَمَ ضَرَرٌ بِالتَّطْوِيلِ فَتَنِي المُطَلَّقَةُ إِنْ لَمْ تُمسَّ، وكَمُعْتَذَةٍ وَطِعَها المُطَلِّقةُ أَنْ لَمْ تُمسَّ، وكَمُعْتَذَةٍ وَطِعَها المُطَلِّق أَوْ غَيْرُهُ فاسِدًا بِكاشْتِباهِ، إلَّا مِنْ وَفاةٍ فَأَنْصَى الأَجَلَيْنِ؛ كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ فاسِدِ ماتَ زَوْجُها، وكَمُشْتَراةٍ مُنْ فاسِدِ ماتَ زَوْجُها، وكَمُشْتَراةٍ مُنْ قاسِدِ ماتَ زَوْجُها، وكَمُشْتَراةٍ

وهَدَمَ وَضْعُ حَمْلٍ أُلْحِقَ بِنِكاحِ صَحِيحٍ غَيْرَهُ، وبِفاسِدِ أَثَرَهُ وأَثَرَ الطَّلاقِ لا الوَفاةِ، وعَلَى كُلِّ الأَقْصَى مَعَ الالْتِباسِ، كَمَرْأَتَيْنِ إخـداهُما بِنِكـاحِ فاسِـدِ أَوْ إخـداهُما مُطَلَّقَةٌ ثُـمَّ مـاتَ الـزَّوْجُ، وكَمُسْتَوْلَدَةِ مُتَزَوِّجَةٍ ماتَ السَّيِدُ والزَّوْجُ ولَمْ يُغْلَمِ السَّابِقُ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَهِما أَكْثَرُ مِنْ عِنَّةِ الأَمَةِ أَوْ جُهِلَ فَمِنَّةُ حُرَّةٍ وما تُسْتَبْرَأُ بِهِ الأَمَةُ، وفِي الأَقَلِّ عِنَّهُ حُرَّةٍ، وهَلْ قَدْرُها كَأَقَلُ؟ أَوْ أَكْثَرَ؟ قَوْلان عَ

بابُ [ف أحكام الرَّضاع]

خُصُولُ لَبَنِ المَرَأَةِ وَإِنْ مَيِتَةً وَصَغِيرَةً بِوَجُورٍ أَوْ سَعُوطٍ أَوْ خُفْنَةٍ تَكُونُ غِذَاءً، أَوْ خُلِطَ لا غُلِبَ؛ ولا كَمَاءِ أَصْفَرَ، وبَهِيمَةٍ، والْتِتِحالِ بِهِ مُحَرِّمٌ إِنْ حَصَلَ فِي الحَوْلَيْنِ، أَوْ بِزِيادَةِ الشَّهْرَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ وَلَوْ فِيهِما مَا حَرَّمَهُ النَّسَبُ إِلَّا أُمْ أَخِيكَ وأُخْتِكَ، وأُمْ وَلَدِ وَلَدِكَ، وجَدَّةٍ وَلَدِكَ، وأُخْتَ وَلَدِكَ، وأُمْ عَتِكَ وعَمَّتِكَ، وأُمْ حَالِكَ وحَمَّتِكَ،

وقُدِّرَ الطِّفْلُ خاصَّةً وَلَدًا لِصاحِبَةِ اللَّبَنِ، ولِصَاحِبِهِ مِنْ وَطْنِهِ لانْقِطاعِهِ وإِنْ بَعْدَ سِنِينَ، واشْتَرَكَ مَعَ القَدِيمِ، ولَوْ بِحَرامٍ لا يَلْحَقُ بِهِ الوَلَدُ.

وحَرُمَتْ عَلَيْهِ إِنْ أَرْضَعَتْ مَنْ كَانَ زَوْجًا لَهَا؛ لأَنَّهَا زَوْجَةُ ابْنِهِ، كَمُرْضِعَةِ مُبانَتِهِ أَوْ مُرْتَضِع مِنْها.

وإِنْ أَرْضَعَتْ زَوْجَتَيْهِ الْحُتَارُ وإِنِ الْأَخِيرَةَ، وإِنْ كَانَ قَدْ بَنَى

بِها حَرُمَ الجَمِيعُ، وأُدِّبَتِ المُتَعَمِّدَةُ لِلإِفْسادِ 🚭

وَفُسِخَ نِكَاحُ المُتَصَادِقَيْنِ عَلَيْهِ، كَقِيَامٍ بَيِّنَةٍ عَلَى إِفْرادِ أَحَدِهِمَا قَبَلَ العَقْدِ، وَلَهَا المُسَمَّى بِالدُّخُولِ، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ فَقَطْ فَكَالغارَّةِ. وإن ادَّعاهُ فَأَنْكَرَثُ أُخِذَ بِإِفْرارِهِ، ولَهَا النِّضِفُ.

وإنِ ادَّعَتْهُ فَأَنْكُرَ لَمْ يَنْدَفِغُ، ولَا تَقْدِرُ عَلَى طَلَب المَهْرِ قَبْلَهُ.

وَإَقُرارُ الأَبْوَيْنِ مَقْبُولٌ قَبْلَ النِّكَاحِ لا بَعْدَهُ كَقَوْلِ أَبِي أَحَدِهِما، ولا يُقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ أَرادَ الاغْتِذارَ، بِخِلافِ أُمِّ أَحَدِهِما فالثَنَّةُ هُ.

ويَثْبُتُ بِرَجُلِ وامْرَأَةٍ، وبِالْمَرَأَتَيْنِ إِنْ فَشَا قَبَلَ الْعَقْدِ، وهَـلْ تُشْتَرَطُ العَدَالَةُ مَعَ الفَشْوِ؟ تَرَدُّدٌ، وبِرَجُلَيْنِ، لا بِامْرَأَةٍ ولَـوْ فَشـا، ونُدِبَ التَّنَزُهُ مُطْلَقًا.

ورَضاعُ الكُفْرِ مُغتَبَرٌ.

والغِيلَةُ: وَطْءُ المُزضِعِ، وتَجُوزُ 🗃

بابُ [في النفقة]

يَجِبُ لِمُمَكِّنَةٍ مُطِيقَةٍ لِلْوَطْءِ عَلَى البالِغِ ولَيْسَ أَحَدُهُما مُشْرِفًا قُوتٌ وإدامٌ وكِشْوَةٌ ومَسْكَنّ بِالعادَةِ بِقَدْدِ وُسْعِهِ وحالِها والبَلَدِ والسِّغرِ، وإِنْ أَكُولَةً، وتُزادُ المُرْضِعُ ما تَقَوَّى بِهِ، إِلَّا المَرِيضَةَ وقَلِيلَةَ الأَكْل فَلا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى الأَصْوَبِ.

ولا يَلْزَمُ الحَرِيرُ، وحُمِلَ عَلَى الإطْلاقِ، وعَلَى المَدَنِيَةِ لِقَناعَتِها، فَيَهْرَضُ الماءُ والزَّيْتُ والحَطَبُ والمِلْحُ واللَّحْمُ المَرَّةَ لِقَناعَتِها، فَيَهْرَضُ الماءُ والزَّيْتُ والحَطَبُ والمِلْحُ واللَّحْمُ المَرَّةَ بَعْدَ المَرَّةِ، وزِينَةٌ تَسْتَضِرُ بِعَرْكِها؛ كَكُحُلِ ودُهْنِ مُعْتَادَيْنِ وحِنَاءِ ومَشْطِ، وإخدامُ أَهْلِهِ وإِنْ بِكِراءِ، ولَوْ بِأَكْثَرَ مِنْ واحِدَةٍ، وقُضِي لَها بِخادِمِها إِنْ أَحَبَّتْ إِلَا لِمِينَةٍ، وإلَّا فَعَلَيْها الخِدْمَةُ الباطِنَةُ مِنْ عَجْنِ وكَنْسِ وفَرْشِ، بِخِلافِ النَّسَجِ والعَرْلِ، لا مُكْحُلَةٌ ودَواةً وحِجامَةٌ وثيابُ المَخْرَج.

ولَهُ التَّمَتُّعُ بِشَوْرَتِها، ولا يَلْزَمُهُ بَدَلُها.

ولَهُ مَنْعُهَا مِنْ أَكْلِ كَالنَّوْمِ، لا أَبَوَيْهَا وَوَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَدُورَ وَالِدَيْهَا إِنْ يَدْخُلُوا لَهَا ۚ وَحُنِّتَ إِنْ حَلَفَ، كَحَلِفِهِ أَلَا تَزُورَ وَالِدَيْهَا إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةٌ وَلَـوْ شَابَّةً، لا إِنْ حَلَـفَ: «لا تَخْرُجُ» وقُضِي كانَـتْ مَأْمُونَةٌ وَلَـوْ شَابَّةً، لا إِنْ حَلَـفَ: «لا تَخْرُجُ» وقُضِي للضِغارِ كُلَّ جُمُعَةٍ كَالوالِدَيْنِ، ومَعَ أَمِينَةٍ إِنِ للضِغارِ كُلَّ جُمُعَةٍ كَالوالِدَيْنِ، ومَعَ أَمِينَةٍ إِنِ التَّهَمَهُما.

ولَهَا الامْتِناعُ مِنْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَقارِبِهِ إِلَّا الوَضِيعَةَ، كَوَلَـدٍ صَغِيرٍ لاَحَدِهِما إِنْ كَانَ لَهُ حاضِنٌ، إِلَّا أَنْ يَبْنِيَ وهُوَ مَعَهُ. وقُدِّرَتْ بِحالِهِ مِنْ يَوْمِ أَوْ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ، والكِسْوَةُ بِالشِّتاءِ والصَّيْفِ، وضُمِنَتْ بِالقَبْضِ مُطْلَقًا، كَنَفَقَةِ الوَلَدِ إِلَّا لِبَيِّنَةٍ عَلَى الضَّياع.

ويَجُوزُ إَعْطَاءُ الثَّمَنِ عَمَا لَزِمَهُ، والمُقَاصَّةُ بِدَيْنِهِ إِلَّا لِضَرَرٍ. وسَقَطَتْ إِنْ أَكَلَتْ مَعَهُ، ولَها الانتِناعُ، أَوْ مَنَعَتِ الوَطُّءَ أَوْ الاسْتِنتاعَ أَوْ خَرَجَتْ بِلا إِذْنٍ ولَمْ يَقْدِرْ عَلَيْها، إِنْ لَمْ تَحْمِلْ أَوْ بانَتْ.

ولَها نَفَقَةُ الحَمْلِ والكِسْوَةُ فِي أَوْلِهِ، وفِي الأَشْهُرِ قِيمَةُ مَنابِها، والسَّمَرُ إِنْ ماتَ فَ شَا وَدُدْتِ النَّفْقَةُ، كَانْفِشاشِ السَّمَرُ إِنْ ماتَ فَ أَشْهُرٍ، بِخِلافِ مَوْتِ الوَلَدِ فَيَرْجِعُ الحَمْلِ، لا الكِسْوَةُ بَعْدَ أَشْهُرٍ، بِخِلافِ مَوْتِ الوَلَدِ فَيَرْجِعُ بِكِسْوَتِهِ، وإِنْ خَلَقَةً، وإِنْ كَانَتْ مُرْضِعَةً فَلَها نَفَقَةُ الرَّضَاعِ أَيْضًا.

ولا نَفَقَةً بِدَعُواها؛ بَلَ بِظُهُورِ الحَّمَٰلِ وحَرَكَتِهِ، فَتَجِبُ مِنْ أَوْلِهِ. ولا نَفَقَةً لِحَمْلِ مُلاعَنَةٍ وأَمَةٍ، ولا عَلَى عَبْدٍ، إلّا الرَّجْعِيَّةَ. وسَقَطَتْ بِالمُسْر، لا إِنْ حُبِسَتْ أَوْ حَبَسَتْهُ، أَوْ حَجَّتِ الفَرْضَ. ولَها نَفَقَةُ حَضَرٍ وإِنْ رَثْقاءَ.

وإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ يُشْرِ فالماضِي فِي ذِمْتِهِ وإِنْ لَمْ يَفْرِضْهُ حاكِمٌ، ورَجَعَتْ بِما أَنْفَقَتْ عَلَيْهِ غَيْرَ سَرَفٍ وإِنْ مُعْسِرًا؛ كَمُنْفِقِ عَلَى أَجْنَبِيِّ إِلَّا لِصِلَةٍ، وعَلَى الصَّغِيرِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلِمَهُ المُنْفِقُ، وحَلَفَ أَنَهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ.

ولَها الفَشخُ إِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَةِ حاضِرَةِ لا ماضِيَةِ، وإِنْ عَبْدَيْنِ؛ لا إِنْ عَلِمَتْ فَقُرَهُ أَوْ أَنَّهُ مِنْ الشُّوَّالِ، إِلَّا أَنْ يَثْرَكَهُ، أَوْ يَشْتَهِرَ لِا إِنْ عَلَيْنِ الشَّوَّالِ، إِلَّا أَنْ يَثْرَكَهُ، أَوْ يَشْتَهِرَ بِالنَّفَقَةِ بِالمَطاءِ ويَنْقَطَعَ، فَيَا أَمْرُهُ الحاكِمُ إِنْ لَمْ يَشْبَتْ عُسْرُهُ بِالنَّفَقَةِ وَالكِسْوَةِ أَوْ الطَّلَاقِ، وإِلَّا تُلُوّمَ بِالاجْتِهادِ ۞ وذِيدَ إِنْ مَرِضَ أَوْ سُجِنَ، ثُمَّ طُلِقَ وإِنْ غائِبًا، أَوْ وَجَدَ ما يُمْسِكُ الحَياةَ، لا إِنْ قَدَرَ عَلَى التُوتِ وما يُوارى العَوْرَةَ وإِنْ غَنِيَةً.

ولَهُ الرَّجْعَةُ إِنْ وَجَدَ فِي العِدَّةِ يَسارًا يَقُومُ بِواجِبِ مِثْلِها، ولَها النَّفَقَةُ فِيها وإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ، وطَلَبْهُ عِنْدَ سَفَرِهِ بِنَفَقَةِ المُسْتَقْبَلِ لِيَدْفَعَها لَها، أَوْ يُقِيمَ لَها كَفِيلًا، وفُرِضَ فِي مالِ الغائِبِ ووَدِيعَتِهِ وَدَيْنِهِ، وإقامَةُ البَيِّنَةِ عَلَى المُنْكِرِ بَعْدَ حَلِفِها بِاسْتِحْقاقِها، ولا يُؤخَذُ مِنْها بِها كَفِيلً، وهُو عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ، وبِيعَتْ دارُهُ بَعْدَ ثُلُوتِ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِم، ثُمَّ بَيِنَةٌ ثَبُوتِ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِم، ثُمَّ بَيِنَةً ثَبُوتِ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِم، ثُمَّ بَيِنَةً بِالحِيازَةِ قائِلَةٌ: «هَذَا الَّذِي حُزْناهُ هِيَ الَّتِي شُهِدَ بِمِلْكِها لِلْعَائِبِ».

وإِنَّ تَنازَعا فِي عُسْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ اعْتُبِرَ حَالُ قُدُومِهِ، وفِي

إِرْسَالِهَا فَالْقُوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رَفَعَتْ مِنْ يَوْمِئِذِ لِحَاكِم، لا لِعُدُولِ وَجِيْسِرَانِ، وإلّا فَقَوْلُهُ كَالْحَاضِرِ، وحَلَفَ: «لَقَـدْ قَبَضَتْهَا» لا «بَمَثْتُها» وفِيما فَرَضَهُ فَقَوْلُهُ إِنْ أَشْبَهُ، وإلّا فَقَوْلُها إِنْ أَشْبَهُ، وإلّا التَدَا الفَرْضَ.

ونِي حَلِفِ مُدَّعِي الأَشْبَهِ تَأْوِيلانِ بابُ [في نفقة الرقيق والدابة والخادم والحضانة]

إنَّما تَجِبُ نَفَقَةُ رَقِيقِهِ ودائِتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرْعَى، وإلَّا بِيمَ، كَتَكْلِيفِهِ مِنَ العَمَلِ ما لا يُطِيقُ، ويَجُوزُ مِنْ لَبَنِها ما لا يَضُرُّ بِتَاجِها.

وبِالقَرابَةِ عَلَى المُوسِرِ نَفَقَةُ الوالِدَيْنِ المُعْسِرَيْنِ، وأَثْبَتَا العُدْمَ لا بِيَمِينِ، وهَلِ الابْنُ إذا طُولِبَ بِالنُّفَقَةِ مَحْمُولٌ عَلَى المَلاءِ؟ أو العُدْمِ؟ قَوْلَانِ، وخادِمِهِما، وخادِم زَوْجَةِ الأَبِ، وإغفافُهُ بِزَوْجَةٍ واحِدَةٍ، ولا تَتَعَدَّدُ إِنْ كَانَتْ إِحْداهُما أُمَّهُ عَلَى ظاهِرِها، لا زَوْجِ أَتِهِ وَجَدٍّ ووَلَدِ ابْنِ، ولا يُسْقِطُها تَزْوِيجُها بِفَقِيرٍ، ووُزِّعَتْ عَلَى الْأَوْلُوسِ؟ أو الإزْثِ؟ أو اليسارِ؟ أَفْوالٌ.

ونَفَقَةُ الوَلَدِ الذَّكَرِ حَتَّى يَبْلُغَ عاقِلًا قادِرًا عَلَى الكَسبِ،

والأُنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ زَوْجُها.

وتَشقُطُ عَنِ المُوسِرِ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ إِلَّا لِقَضِيَّةٍ، أَوْ يُنْفِقَ غَيْرَ نَتَبَرِّع •

وَالسُتَمَوَّتُ إِنْ دَحَلَ زَمِنَةً ثُمَّ طَلَّقَ، لا إِنْ صادَتْ بالِغَةَ، أَوْ عادَتِ الزَّمانَةُ.

وعَلَى المُكاتَبَةِ نَفَقَةُ وَلَـدِها إِنْ لَـمْ يَكُـنْ الأَبُ فِي الكِتابَةِ، ولَيْسَ عَجْزُهُ عَنْها عَجْزًا عَنِ الكِتابَةِ.

وعَلَى الأُمُّ المُتَزَوِّجَةِ أَوْ الرَّجْعِيَّةِ رَضَاعُ وَلَدِهَا بِلا أَجْرٍ؛ إِلَّا لِمُلُـوِّ فَـذْدٍ كَالبـاثِنِ؛ إِلَّا أَنْ لا يَقْبَـلَ غَيْرَهـا، أَوْ يُغــدِمَ الأَبُ أَوْ يَمُوتَ ولا مَالَ لِلصَّبِيّ.

واسْتَأْجَرَتْ إِنْ لَـمُ يَكُنْ لَهَا لِبَانٌ، ولَهَا إِنْ قَبِلَ غَيْرَهَا أُجْرَةُ المِثْلِ وَلَوْ وَجَدَ مَنْ تُرْضِعُهُ عِنْدَهَا مَجَانًا عَلَى الأَرْجَحِ فِي التَّأْويل عَنْ

وَحَضَانَةُ الدَّكِرِ لِلْبُلُوغِ، والأَنْثَى كَالنَّفَقَةِ لِلأُمِّ، ولَوْ أَمَةً عَتَقَ وَلَدُها أَوْ أُمْ وَلَذِ، ولِلأَبِ تَعاهَدُهُ واَدَبُهُ وبَعْثُهُ لِلْمَكْتَبِ، ثُمَّ أُتِها، ثُمَّ جَدَّةِ الأُمْ إِنِ انْفَرَدَتْ بِالسُّكْنَى عَنْ أُمْ سَقَطَتْ حَضَانَتُها، ثُمَّ الخالَةِ، ثُمَّ خالَتِها، ثُمَّ جَدَّةِ الأَبِ، ثُمَّ الأَبِ، ثُمَّ الأَبِ، ثُمَّ الأُخْتِ، ثُمَّ العَمَّةِ، ثُمَّ هَلْ بِنْتُ الأَخِ؟ أوِ الأُخْتِ؟ أوِ الأَكْفَأُ مِنْهُنَّ؟ وهُوَ الأَظْهَرُ: أَقْوالٌ، ثُمَّ الوَصِيِّ، ثُمَّ الأَخِ، ثُمَّ انْنِهِ، ثُمَّ العَمِّ، ثُمَّ انْنِهِ؛ لا جَدِّ لأَمِّ، واخْتارَ خِلافَهُ، ثُمَّ المَوْلَى الأَعْلَى، ثُمَّ الأَسْفَل.

وقُدِّمَ الشَّقِيقُ، ثُمَّ لِـلأَمِّ، ثُمَّ لِـلاَّبِ فِـي الجَمِيـعِ، وفِـي المُتَساويَيْن بالصِّيانَةِ والشَّفَقَةِ.

وشَرْطُ الحاضِنِ العَقْلُ والكِفايَةُ، لا كَمُسِنَّةٍ، وجِرْزُ المَكانِ فِي البِنْتِ يُخافُ عَلَيْها، والأَمانَةُ وأَثْبَتَها، وعَدَمُ كَجُدام مُضِرٍ، ورُشْدٌ، لا إسلام، وضُمَّتْ إنْ خِيفَ لِمُسْلِمِينَ، وإِنْ مَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجُها •

ولِلذَّكِرِ مَنْ يَخْضُنُ، ولِلأُنْقَى الخُلُوُّ عَنْ زَوْجِ دَخَلَ، إِلَّا أَنْ يَغْضُنُ، ولِلأُنْقَى الخُلُوُّ عَنْ زَوْجِ دَخَلَ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمُ ويَسْكُتَ العام، أَوْ يَكُونَ مَحْرَمًا، وإِنْ لا حَضَانَةً لَهُ كَالخالِ، أَوْ وَلِيًّا كَابْنِ العَبِّم، أَوْ لا يَقْبَلُ الوَلَدُ خَيْرَ أُمِّيهِ، أَوْ لَمْ تُزْضِعْهُ المُرْضِعَةُ عِنْدَ أَمِهِ، أَوْ لا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حاضِنَ، أَوْ غَيْرَ مَأْمُونِ أَوْ المُرْضِعَةُ عِنْدَ أَمِهِ، أَوْ لا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حاضِنَ، أَوْ غَيْرَ مَأْمُونِ أَوْ عَاجِزًا، أَوْ كَانَ الأَبُ عَبْدًا وهِيَ حُرَّةً، وفِي الوَصِيَّةِ رِوايتانِ.

وَأَنْ لا يُسافِرَ وَلِيٍّ حُرُّ عَنْ وَلَدٍ حُرِّ وإِنْ رَضِيعًا، أَوْ تُسافِرَ هِيَ سَفَرَ ثُقْلَةٍ لا تِجارَةٍ وحَلَفَ سِئَّةً بُرُدٍ، وظاهِرُها بَرِيدَيْنِ إِنْ سافَرَ لأَمْنٍ وأَمِنَ فِي الطَّرِيقِ، ولَوْ فِيهِ بَحْرٌ، إِلّا أَنْ تُسافِرَ هِيَ مَعَهُ، لا أَقَلَ. ولا تَمُودُ بَعْدَ الطَّلاقِ أَوْ فَسْخِ الفاسِدِ عَلَى الأَرْجَحِ أَوِ الإسْقاطِ إِلّا لِكَمَرَضٍ، أَوْ لِمَوْتِ الجَدَّةِ وَالْأُمُّ خَالِيَةً، أَوْ لِتَأْتُمِهَا قَبَلَ عِلْمِهِ.

ولِلْحَاضِنَةِ قَبْضُ نَفَقَتِهِ وَالسُّكْنَى بِالاجْتِهَادِ.

ولا شَيْءَ لِحاضِنِ لأَجْلِها 🗃

بابُ [في البيوع]

يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِما يَدُلُّ عَلَى الرِّضا، وإِنْ بِمُعاطاةٍ، وبِ«بِعْنيِ» فَيَقُولُ: «بِغتُ» وبه الْبَتَغتُ» أَوْ «بِغتُكَ» ويَرْضَى الآخَرُ فِيهِما، وحَلَفَ وإِلّا لَزِمَ إِنْ قالَ: «أَبِيعُكَها بِكَذَا» أَوْ «أَنَا أَشْتَرِيها بِهِ» أَوْ تَسَوَّقَ بِها فَقالَ: «بِكم؟» فَقالَ: «بِماقَةِ» فَقالَ: «أَخَذْتُها».

وشَرْطُ عاقِدِهِ تَغْيَدِوْ إِلَا بِسُكْرِ فَتَرَدُّذَ، ولُزُومِهِ تَكْلِيفٌ لا إِنْ أَجْرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرامًا، ورُدَّ عَلَيْهِ بِلا ثَمَنٍ، ومَضَى فِي جَبْرِ عامِلِ الْجَبْرَ عَلَيْهِ بَلا ثَمَنٍ، ومَضَى فِي جَبْرِ عامِلِ الْحَبْرَ عَلَى ومُنِحَ بَيْنِ عَلَى الْمُحْبِرِ عَلَى الأَرْجَحِ، لا إِخْراجِهِ بِعِثْقٍ أَوْ وَبَةٍ، ولَوْ لِوَلَدِها الصَّفِيرِ عَلَى الأَرْجَحِ، لا بِكِتَابَةٍ أَوْ رَهْنٍ، وأَتَى بِرَهْنِ ثِقَةٍ إِنْ عَلِمَ مُرْتَهِنَهُ بِإِسْلامِهِ ولَمْ يُعَيْنُ؛ وإلا عُجِّلَ كَعِثْقِهِ، وجازَ رَدُّهُ عَلَيْهِ بعَيْب.

وفِي خِيارِ مُشْتَرٍ مُسْلِمٍ يُمْهَلُ لانْقِضائِهِ، ويُسْتَعْجَلُ الكافِرُ؛

كَبْيْعِهِ إِنْ أَسْلَمَ ويَعْدَثُ غَيْبَةُ سَيِّدِهِ، وفِي البائِعِ يُمْنَعُ مِنَ الإنضاءِ، وفِي جَوازِ بَيْع مَنْ أَسْلَمَ بِخِيارِ: تَرَدُّدُ.

وهَلْ مْنَعُ الصَّغِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى دِيْنِ مُشْتَرِيهِ؟ أَوْ مُطْلُقٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ؟ تَأْوِيلانِ.

وجَبْرُهُ تَهْدِيدٌ وضَرْبٌ.

ولَهُ شِراءُ بالِغِ عَلَى دِينِهِ إِنْ أَقَامَ بِهِ؛ لا غَيْرِهِ عَلَى المُخْتارِ، والصّغِيرِ عَلَى الأَرْجَح ۞

وشُرِطَ لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهِ طَهَارَةً لا كَزِيْلٍ وزَيْتِ تَنَجَّسَ، وانْتِفاعُ لا كَمُحَرَّمِ أَشْرَفَ، وعَدَمُ نَهْي لا كَكَلْبِ صَيْدٍ، وجازَ هِرَّ، وسَبُعْ لِلْجِلْدِ، وحامِلٌ مُقْرِب، وقُلْدَةٌ عَلَيْهِ لا كَآبِقِ وابِلٍ أُهْمِلَتْ ومَعْصُوبِ إِلَّا مِنْ عَاصِبِهِ، وهَلْ إِنْ رُدَّ لِرَبِهِ مُدَّةً تَرَدُّدُ.

ولِلْغَاصِبِ نَفْضُ مَا بَاعَهُ إِنْ وَرِثُهُ لَا اشْتَرَاهُ.

ووُقِفَ مَزَهُونَ عَلَى رِضا مُزتَهِنِهِ • ومِلْكُ غَيْرِهِ عَلَى رِضاهُ وَلَوْ عَلَى رِضاهُ وَلَوْ عَلَى رِضا مُستَحِقِها، وحُلِّفَ إِنْ الْمُشْتَرِي، والعَبْدُ الجانِي عَلَى رِضا مُستَحِقِها، وحُلِّفَ إِنْ الْحَيْ عَلَيْهِ الرِّضا بِالبَيْعِ، ثُمَّ لِلْمُسْتَحِقِ رَدُّهُ إِنْ لَمْ يَدْفَعُ لَهُ السَّيِدُ أَوِ المُبْتاعُ إِلاَّ رَشَ، ولَهُ أَخْذُ ثَمَنِهِ ورَجَعَ المُبْتاعُ بِهِ أَوْ بِثَمْنِهِ إِنْ تَعَمَّدَها، ورُدَّ البَيْعُ فِي: إِنْ كَانَ أَفَلُ، ولِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ إِنْ تَعَمَّدَها، ورُدَّ البَيْعُ فِي: «الْأَضْرِبَنَّهُ مَا يَجُوزُ» ورُدَّ لِمِلْكِهِ
(الأَضْرِبَنَّهُ مَا يَجُوزُ» ورُدَّ لِمِلْكِهِ

الحزب الثالث والعشرون

(وفيه تسعة أقفاف)

وجازَ بَيْحُ عَمُودِ عَلَيْهِ بِناءٌ لِلْباقِعِ إِنِ انْتَفَتِ الإضاعَةُ وأُمِنَ كَسْرُهُ، ونَقَضَهُ البائعُ، وهَواءِ فَوْقَ هَواءِ إِنْ وُصِفَ البِناءُ، وغَزِزُ جِذْعٍ فِي حائِطٍ وهُوَ مَضْمُونٌ؛ إِلّا أَنْ يَذْكُرَ مُدَّةً فَإِجارَةً تَنْفَسِخُ بانهذامِهِ.

وعَدَمُ حُزمَةٍ ولَوْ لِبَعْضِهِ، وجَهْلِ بِمَثْمُونِ أَوْ ثَمَنِ ولَوْ تَفْصِيلًا كَعَبْدَيْ رَجُلَيْنِ بِكَذَا، ورَطْلٍ مِنْ شَاةٍ، وتُرابِ صَائِعْ، ورَدَّهُ مُشْتَرِيهِ ولَوْ خَلَصَة، ولَهُ الأَجْرُ؛ لا مَعْدِنِ ذَهَبِ أَوْ فِشَةٍ، وشَاةٍ قَبْلُ سَلْخِها، وحِنْطَةٍ فِي سُنْبُلِ، وتِبْنِ إِنْ بِكَيْلٍ، وَقَتِ جُزَافًا لا مَعْفُوشًا • ورَيْتِ زَيْتُونِ بِوَزْنِ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفُ إِلَا أَنْ يُخَيَرَ، مَنْفُوشًا • ورَيْتِ زَيْتُونِ بِوَزْنِ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفُ إِلَا أَنْ يُخَيَرَ، وَقِيقِ حِنْطَةٍ، وصاع أَوْ كُلِّ صاع مِنْ صَبْرَةٍ وإِنْ جُهِلَتْ، لا مِنْها وأَرْيدَ اللهَ المَعْفَرةِ وإِنْ جُهِلَتْ، لا مِنْها وَاسْتِثْنَاءَ أَرْبَعَةِ أَرْطَالِ، ولا يَأْخُذُ لَحْمَ عَبْرِها، وصَبْرَةٍ وثَمَرَةٍ واسْتِثْنَاءَ قَدْرِ ثُلُثِ، وجِلْدِ وساقِطٍ بِسَفَرٍ غَيْرِها، وجُنْرِهِ مُطْلَقًا، وتَوَلاَهُ المُشْتَرِي ولَمْ يُحْبَرَ عَلَى الذَّبْحِ فِيهِما، بِخِلافِ الأَرْطَالِ، وخُتِرَ فِي دَفْعِ رَأْسِ أَوْ قِيمَتِها، وهِي أَعْدَلُ.

وهَلْ التَّخْيِيرُ لِلْبائِعِ؟ أَوْ لِلْمُشْتَرِيِ؟ قَوْلانِ.

وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتُثْنِيَ مِنْهُ مُعَيِّنٌ ضَّمِنَ المُشْتَرِي جِلْدًا وساقِطًا لا لَحْمًا ﴿

وجُزافٍ إِنْ رِيءَ ولَمْ يَكَثُرُ جِدًّا وجَهِلاهُ، وحَزَرا، واسْتَوَتْ أَرْضُهُ، ولَمْ يُعَدَّ بِلا مَشَقَّةٍ، ولَمْ تُقْصَدْ أَفْرادُهُ إِلاّ أَنْ يَقِلَّ ثَمَنُهُ، لا عَيْرِ مَرْئِي، وإِنْ مِلْءَ ظَرْفِ ولَوْ ثَانِيَا بَعْدَ تَفْرِيغِهِ، إِلَّا فِي كَسَلَّةٍ تِينِ وعَصَافِيرَ حَيَّةٍ بِقَفَصٍ وحَمامٍ بُرْحٍ، وثَيابٍ ونَقْدِ إِنْ شَكَّ والتَّعامُلُ بِالمَدَدِ؛ وإلاّ جازَ، فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُما بِعِلْمِ الآخِرِهِ فِحَدْرِهِ خَيْرَ، وإلا جازَ، فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُما بِعِلْمِ الآخِرِهِ فِحَدْرِهِ خُرْرِهِ وإلاّ جازَ، فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُما بِعِلْمِ الآخَرِ مِعْدَرِهِ أَوْلًا فَسَدَ كَالمُغَيِّيَةِ، وجُزافِ حَبِّ مَعَ مَكِيلٍ مِنْهُ أَوْلِسُ مَعَ مَكِيلٍ مِنْهُ أَوْلًا فَسَدَ كَالمُغَيِّيةِ لا مَعَ حَبِ

ويَجُوزُ جُزافانِ ومَكِيلانِ، وجُزافٌ مَعَ عَزَضٍ، وجُزافانِ عَلَى كَيْل إِنِ اتَّحَدَ الكَيْلُ والصِّفَةُ.

ولا يُضافُ لِجُزافٍ عَلَى كَيْلِ غَيْرُهُ مُطْلَقًا 👁

وجازَ بِرُؤْيَةِ بَعْضِ المِثْلِيِّ، والضِوانِ وعَلَى البَرْنامِجِ، ومِنَ الأَعْمَى، وبَنَ مَا الْأَعْمَى، وبَنَ الْأَعْمَى، وبِرُؤْيَةِ لا يَتَغَيَّرُ بَعْلَها، وحَلَفَ مُدَّعٍ لِبَيْع بَرْنامِجٍ أَنَّ مُوافَقَتَهُ لِلْمَكْتُوبِ، وعَدَمِ دَفْعِ رَدِيءِ أَوْ ناقصِ وبَقاءِ الصِفَةِ إِنْ شُكَ. شُكَ. وغائِبٍ ولَوْ بِلا وَضْفِ عَلَى خِيارِهِ بِالرُّوْيَةِ، أَوْ عَلَى يَوْم، أَوْ وَصَفَهُ غَيْرُ بائِعِهِ، إِنْ لَمْ يَبْعُدْ كَخُراسانَ مِنْ إِفْرِيقِيَّةَ وَلَمْ تُهْكِنْ رُوْيَتُهُ بِلا مَشَقَّةٍ، والنَّقُدُ فِيهِ وَمَعَ الشَّرْطِ فِي العَقارِ، وضَمِنَهُ المُشْتَرِي، وفِي غَيْرِه إِنْ قَرْبَ كَاليَوْمَيْنِ، وضَمِنَهُ بائِعْ إِلّا لِشَرْطِ أَوْ مُنازَعَةٍ، وقَبْضُهُ عَلَى المُشْتَرِي

وحَرْمَ فِي نَقْدِ وطَعامِ رِبا فَضْلِ ونَساءٍ؛ لا دِينارٌ ودِرْهَمُ أَوْ عَيْدُهُ بِمِغْلِهِما، ومُوَخَّرٌ ولَوْ قَرِيبًا أَوْ عَلَبَةٌ، أَوْ عَقَدَ ووَكُلَ فِي القَبْضِ، أَوْ عَابَ نَقْدُ أَحَدِهِما وطالَ أَوْ نَقْداهُما، أَوْ بِمُواعَدَةٍ، أَوْ بِدَيْنٍ إِنْ تَأَجُلَ وإِنْ مِنْ أَحَدِهِما، أَوْ عَابَ رَهْنُ أَوْ وَدِيمَةٌ، ولَوْ سُلَكُ؛ كَمُسْتَأْجَرٍ وعارِيَّةٍ ومَغْضوبٍ إِنْ صِيغَ، إلّا أَنْ يَذْهَبَ مُنْطَئِقُ وَمَغْضُوبٍ إِنْ صِيغَ، إلّا أَنْ يَذْهَبَ فَيضَمَنُ قِيمَتَهُ فَكَالدَّيْنِ، وبِتَصْدِيقٍ فِيهِ، كَمُبادَلَةٍ رِبَويَيْنِ، ومُقْرَضِ ومَبْيعٍ لأَجَلٍ، ورَأْسِ مالِ سَلَم، ومُعَجَّلٍ قَبْلَ أَجَلِهِ.

ويَّنِعٌ وصَرْفٌ؛ إلّا أَنْ يَكُونَ الجَهِيعُ دِينارًا أَوْ يَجْتَمِعا فِيهِ
وسِلْعَةٌ بِدِينارٍ إلّا دِرْهَمَيْنِ إِنْ تَأَجُلَ الجَهِيعُ أَوِ السِّلْعَةُ أَوْ أَحَدُ
النَّقُدَيْنِ؛ بِخِلافِ تَأْجِيلِهِما، أَوْ تَعْجِيلِ الجَهِيعِ؛ كَدَراهِمَ مِنْ
دَنانِيرَ بِالمُقاصَّةِ وَلَمْ يَفْضُلْ شَيْءٌ، وفِي الدِّرْهَمَيْنِ كَذَلِكَ، وفِي
أَكُثْرَ كَالبَيْع والصَّرْفِ.

وصائِغٌ يُغطَى الزِّنَةَ والأُجْرَةَ، كَزَيْتُونٍ وأُجْرَتِهِ لِمُغصِرِه، بِخِلافِ تَبْرِ يُغطِيهِ المُسافِرُ وأُجْرَتَهُ دارَ الضَّرْبِ لِيَأْخُذَ زِنَتَهُ، والأَظْهَرُ خِلافُهُ؛ وبِخِلافِ دِرْهَم بِنِضفِ وفُلُوسِ أَوْ غَيْرِهِ فِي بَيْعٍ، وَسُكَا واتَّحَدَثُ وعُرِفَ الوَزْنُ وانْتُقِدَ الجَمِيعُ؛ كَدِينارِ إلّا دِرْهَمَيْنِ، وإلّا فَلا، ورُدَّتْ زِيادَةٌ بَعْدَهُ لِعَنِيهِ لا لِعَنِيها، وهَلْ مُطْلَقًا؟ أَو إِلّا أَنْ يُوجِبَها؟ أَوْ إِنْ عُيَنَتْ؟ تَأْوِيلاتَ

مُطْلَقًا؟ أَو إِلّا أَنْ يُوجِبَها؟ أَوْ إِنْ عُيَنَتْ؟ تَأْوِيلاتَ

مُطْلَقًا؟ أَو إِلّا أَنْ يُوجِبَها؟ أَوْ إِنْ عُيَنَتْ؟ تَأْوِيلاتَ هَ

وإِنْ رَضِيَ بِالحَضْرَةِ بِنَقْصِ وَزْنِهِ أَوْ بِكَرَصاصِ بِالحَضْرَةِ، أَوْ رَضِيَ بِإِتْمامِهِ، أَوْ بِمَغْشُوشِ مُطْلَقًا: صَحَّ، وأُجْبِرَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ تُمَيِّن، وإِنْ طَالَ نُقِضَ إِنْ قَامَ بِهِ كَنَقْصِ العَدَدِ.

وهَلْ مُعَيِّنُ مَا غُشِّ كَذَلِكَ؟ أَوْ يَجُوزُ فِيهِ البَدَلُ؟ تَرَدُّدٌ.

وحَيْثُ نُقِصَ فَأَصْغَرُ دِينَـارٍ؛ إِلَّا أَنْ يَتَحَـدّاهُ فَـأَكْبُرُ مِنْـهُ، لا الجَمِيعُ، وهَلْ وَلَوْ لَـمْ يُسَمِّ لِكُلِّ دِينَارٍ؟ تَرَدُّدٌ، وهَلْ يَنْفَسِخُ فِي السِّكَكِ أَعْلاها؟ أوِ الجَميعُ؟ قَوْلانِ ۞

وشُرِطَ لِلْبَدَلِ جِنْسِيَّةٌ وتَغجِيلٌ، وإنِ اسْتُجِقٌ مُعَيِّنٌ سُكَّ بَغدَ مُفارَقَةٍ أَوْ طُولِ، أَوْ مَصْوغٌ مُطْلَقًا نُقِضَ، وإلَّا صَحَّ، وهَـلْ إِنْ تَراضَيا؟ تَرَدُّدٌ، ولِلْمُشتَحِقِّ إجازَتُهُ إِنْ لَمْ يُخْبَرِ المُضطَرِفُ.

وجازَ مُحَلِّى وإِنْ ثَوْبًا يَخْرُجُ مِنْهُ إِنْ سُبِكَ بِأَحَدِ النُّقْدَيْنِ إِنْ

أُبِيحَتْ وشَيِّرَتْ، وعُجِّلَ مُطْلَقًا، وبِصِنْفِهِ إِنْ كانَتِ الثُلُثَ، وهَلْ بالقِيمَةِ؟ أَوْ بِالوَزْنِ؟ خِلافٌ.

وإِنْ حُلِيَّ بِهِما لَمْ يَجُزْ بِأَحَدِهِما؛ إِلَّا إِنْ تَبِعا الجَوْهَرَ ﴿ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ وجازَتْ مُبادَلَةُ القَلِيلِ المَعْدُودِ دُونَ سَبْعَةٍ بِأَوْزَنَ مِنْها بِسُدُسٍ سُدُسٍ، والأَجْوَدُ أَنْقَصَ أَوْ أَجْوَدُ سِكَّةً مُعْتَنِعٌ وإِلَّا جازَ.

ومُراطَلَةُ عَيْنِ بِمِثْلِهِ بِصَنْجَةِ أَوْ كِفَّتَيْنِ وَلَوْ لَمْ يُوزَنا عَلَى الأَرْجَحِ، وإِنْ كَانَ أَحَدُهُما أَوْ بَعْضُهُ أَجْوَدُ لا أَذْنَى وأَجْوَدُ، والأَكْثَرُ عَلَى تَأْوِيلِ السِّكَةِ والصِّياَعَةِ كَالجَوْدَةِ.

وَمَغْشُوشٌ بِمِثْلَهِ، وبِخالِصٍ، والأَظْهَرُ خِلاقُهُ لِمَنْ يَكْسِرُهُ أَوْ لا يَغْشُ بِهِ، وكُرِهَ لِمَنْ لا يُؤْمَنُ، وفُسِخَ مِمَّنْ يَغِشُ اللّا أَنْ يَفُوتَ فَهَلْ يَمْلِكُهُ الْ يَتَصَدَّقُ بِالجَمِيعِ الْ بِالزَّائِدِ عَلَى مَنْ لا يَغِشُ ؟ أَوْ اللَّائِدِ عَلَى مَنْ لا يَغِشُ ؟

وَقَضَاءُ قَرْضِ بِمُسَادٍ، وَأَفْضَلَ صِفَةً، وَإِنْ حَلَّ الأَجَلُ بِأَقَلَّ صِفَةً وَقَدْرًا، لا أَزَيَدَ عَدَدًا أَوْ وَزْنَا؛ إِلَّا كَرُجْحَانِ مِيزانِ، أَوْ دَارَ فَضْلٌ مِنَ الجَانِبَيْنِ، وثَمَنُ المَبِيعِ مِنَ العَيْنِ كَذَلِكَ، وجَازَ بِأَكْثَرَ، ودارَ الفَضْلُ بِسِكَّةٍ وصِياعَةٍ وجَوْدَةٍ.

وإِنْ بَطَلَتْ فُلُوسٌ فالمِثْلُ، أَوْ عُدِمَتْ فالقِيمَةُ وَقْتَ اجْتِماع

الاسْتِحْقاقِ والعَدَمِ.

وتُصُدِّقُ بِما خُشُّ ولَوْ كَثُورًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتُرِيَ كَذَلِكَ، إِلَّا اللهِ لَيَبِيعَهُ؛ كَبَلِّ الخُمْرِ بِالنِّشا، وسَبْكِ ذَمَبٍ جَيِّدٍ بِرَدِيءٍ، ونَفْخ اللَّحْمِ ﷺ

فَصْلُ [في علة طعام الربا]

عِلَّةُ طَعامِ الرِّبِا افْتِيَاتٌ وادِّخارٌ، وهَلْ لِغَلَبَةِ العَيْشِ؟ تَأْوِيلانِ؛ كَحَبِّ وشَعِيرِ وسُلْتِ وهِيَ جِنْسٌ.

وَعَلَسِ وَأَرْزِ وَدُخْنِ وَذُرَةٍ وَهِيَ ٱجْنَاسٌ.

وقُطْنِيَّةٍ، ومِنْها كِرْسِنَّةً، وهِيَ أَجْناسٌ.

وتَمْرٍ وزَبِيبٍ.

وَلَخُمِ طَيْرٍ وَهُوَ جِنْش، وَلَوِ اخْتَلَفَتْ مَرَقَتُهُ؛ كَدُواتِ الماءِ وذَواتِ الأَرْبِعِ -وإِنْ وخْشِئًا- والجَرادِ، وفِي رِبَوِيَّتِهِ خِلافٌ.

> وفِي جِنْسِيَّةِ المَطْبُوخِ مِنْ جِنْسَيْنِ قَوْلانِ • والمَرَقُ والمَظْمُ والجِلْدُ كَهُوَ.

> > ويُسْتَثْنَى قِشْرُ بَيْضِ النَّعامِ.

وذُو زَيْتٍ كَفُجْلٍ - والزُّيُوتُ أَصْنافٌ- كَالعُسُولِ لا الخُلُولِ والأَنْبِذَةِ. والأَخْبازِ ولَوْ بَعْضُها تُطْنِيَّةً، إلّا الكَعْكَ بِأَبْزارِ. ويَيْضِ وسُكَّرٍ وعَسَلٍ ومُطْلَقِ لَبَنٍ وحُلْبَةٍ، وهَلْ إِنِ الْحَضَرَّتُ؟ تَرَدُّدٌ ۞

ومُضلِحُهُ كَمِلْحِ وبَصَلٍ وثُومٍ، وتابِلٍ كَفُلْفُلٍ وِكُزْبَرَةٍ وكَروِيّا وآنيشونِ وشَمّارِ وكَمُونَيْنِ، وهِيَ أَجْناش.

لا خَرْدَلٍ وزَعْفَرانٍ وخُضَرٍ ودَواءٍ وتِينٍ ومَوْذٍ وفاكِهَةٍ ولَوِ الْحُخِرَتْ بِقُطْرٍ، وكَبُنْدُقِ وبَلَحٍ إنْ صَغْرَ، وماءٍ، ويَجُوزُ بِطَعامٍ لاَجَل.

والطَّخنُ والعَجْنُ والصَّلْقُ إِلَّا التَّرْمُسَ والتَّنْبِيـذُ لا يَنْقُـلُ، بِخَلافِ خَلِّهِ، وطَبْخِ لَحْم بِأَبْزارِ وَشَيِّهِ وتَجْفِيفِهِ بِها، والخَبْزِ، وقَلَى قَمْح، وسَوِيقِ وسَمْن •

وَجازَ تُمَوِّ -ولو قَدُم- بِتَغْرِ، وحَلِيبٌ ورُطَبٌ ومَشْوِيٌ وقَدِيدٌ وعَفِنٌ وزُبُدٌ وسَـمْنٌ وجُـبْنٌ واَقِطٌ بِمِثْلِهـا؛ كَزَيْتُونٍ ولَخـم لا رَطْبِهِما بِيابِسِهِمه ومَبْلُولٍ بِمِثْلِهِ، ولَبَنِ بِزُبْدٍ إِلّا أَنْ يُخْرَجَ زُبْدُهُ.

واغْتُبِرَ الدَّقِيقُ فِي خُبْزِ بِمِثْلِهِ، كَعَجِينِ بِحِنْطَةِ أَوْ دَقِيقٍ. وجازَ قَمْحٌ بدَقِيق، وهَلْ إِنْ وُزِنا؟ تَرَدُّدٌ.

واغْتُبِرَتِ الْمُماثَلَةُ بِمِغْيارِ الشَّرْعِ، وإلَّا فَبِالعادَةِ، فَإِنْ عَسْرَ الوَزْنُ جازَ التَّحَرِي إِنْ لَمْ يُقْدَرْ عَلَى تَحَرِيهِ لِكَثْرَتِهِ ﴿ وفَسَدَ مَنْهِيٍّ عَنْهُ إِلَّا لِدَلِيلٍ؛ كَحَيَوانٍ بِلَحْمِ جِنْسِهِ إِنْ لَـمْ يُطْبَخْ، أَوْ بِمَا لَا تَطُولُ حَياتُهُ، أَوْ لَا مَنْفَعَةَ فِيهِ إِلَّا اللَّحْمَ، أَوْ قَلَّتْ، فَلَا يَجُوزَان بِطَعامٍ لأَجَل، كَخَصِيّ ضَأْنٍ.

وكَبَيْعِ الغَرَرِ، كَبَيْعِها بِقِيمَتِها، أَوْ عَلَى حُكْمِهِ أَوْ حُكْمِ غَيْرٍ، أَوْ رِضَاهُ، أَوْ تَوْلِيَتِكَ سِلْمَةً لَمْ يَذْكُرُها، أَوْ ثَمَنَها بِالْزَامِ.

وكَمُلامَسَةِ النَّوْبِ أَوْ مُنابَذَتِهِ، فَيَلْزَمُ.

وكَبَيْعِ الحَصاةِ وَهَلْ هُوَ بَيْعُ مُنْتَهاها؟ أَوْ يَلْزَمُ بِوُقُوعِها؟ أَوْ عَلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ بلا قَصْدٍ؟ أَوْ بَعَدْدِ مَا تَقَعُ؟ تَفْسِيراتْ.

وكَبَيْعِ مَا فِي بُطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا، أَوْ إِلَى أَنْ يُنْتَجَ التِّتَاجُ؛ وهِيَ: المَضامِينُ والمَلاقِيحُ وحَبَلُ الحَبَلَةِ ۞

وكَنَيْعِهِ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ حَياتَهُ، ورَجَعَ بِقِيمَةِ ما أَنْفَقَ، أَوْ بِمِثْلِهِ إِنْ عُلِمَ ولَوْ سَرَفًا عَلَى الأَرْجَح، ورُدَّ إلّا أَنْ يَفُوتَ.

وكَعَسِيبِ الفَحْلِ يُشتَأْجَرُ عَلَى عُقُوقِ الأَنْثَى، وجازَ زَمانٌ أَوْ مَرَاتٌ، فَإِنْ أَعَقَّتِ انْفَسَخَتْ.

وكَبَيْعَتَيْنِ فِي يَيْعَةِ؛ يَبِيعُها بِالْزامِ بِمَشَرَةِ نَقْدًا أَوْ أَكْثَرَ لاَجَلٍ، أَوْ سِلْعَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلّا بِجَوْدَةِ أَوْ رَدَاءَةٍ، وإِنِ اخْتَلَفَتْ قِيمَتُهُما؛ لا طُعامِ وإِنْ مَعْ غَيْرِو؛ كَنَخْلَةٍ مُثْمِرَةٍ مِنْ نَخَلاتٍ، إِلّا البَاثِعَ يَسْتَثْنِي

خَمْسًا مِنْ جِنانِهِ.

وكَبَيْع حامِلِ بِشُرْطِ الحَمْل.

واغْتُفِرَ غَرَرٌ يَسِيرٌ لِلْحَاجَةِ لَمْ يُقْصَدْ.

وكَمُزابَنَةِ مَجْهُولٍ بِمَعْلُومٍ أَوْ مَجْهُولٍ مِنْ جِنْسِهِ.

وجازَ إِنْ كَثُرَ أَحَدُهُما فِي غَيْرِ رِبَوِي، ونُحاسُ بِتَوْرٍ لا

فُلُوس 📾

وكَكَالِيْ بِمِثْلِهِ: فَسْخُ ما فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ ولَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ؛ كَغاثِبٍ أَوْ مُواضَعَةٍ أَوْ مَنافِعِ عَيْنٍ، وبَيْعُهُ بِدَيْنٍ، وتَأْخِيرُ رَأْسِ مالِ سَلَمٍ.

وَمُنِعَ بَيْعُ دَيْنِ مَيِّتٍ، أَوْ غَاثِبٍ وَلَوْ قَرْبَتْ غَيْبَتُهُ، وحَاضِرٍ إِلَّا أَنْ يُقِرَّ.

وكَبَيْعِ العُرْبانِ: أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَرِهَ المَبِيعَ لَمْ يَعُدْ لَيْهِ.

وكَتُفْرِيقِ أُمِّ فَقَطْ مِنْ وَلَدِها وإِنْ بِقِسْمَةٍ، أَوْ بَيْعِ أَحَدِهِما لِعَبْدِ سَيِّدِ الآخَرِ ما لَمْ يَثْغِرْ مُغتادًا، وضدِّقَتِ المَسْبِيَّةُ، ولا تَوارُثَ ما لَمْ تَرْضَ، وفُسِخَ إِنْ لَمْ يَجْمَعاهُما فِي مِلْكِ، وهَلْ بِغَيْرِ عِوَضِ كَذَلِكَ؟ أَوْ يُكْتَفَى بِحَوْزٍ كَالعِثْقِ؟ تَأْوِيلانِ ۞ وجازَ بَيْعُ نِصْفِهِما، ويَيْعُ أَحَدِهِما لِلْعِثْقِ، والوَلَدِ مَعَ كِتابَةِ أُمّه.

ولِمُعاهَدِ التَّفْرِقَةُ، وكُرِهَ الاشْتِراءُ مِنْهُ.

وكَبَيْعِ وشَرْطِ يُناقِضُ المَقْضُودَ اكَأَنْ لا يَبِيعَ إلّا بِتَنْجِيزِ العِثْقِ، ولَمْ يُجَبَرُ إِنْ أَبْهَمَ كَالْمُخَيْرِ الْجِلَافِ الاَشْتِراءِ عَلَى إِللهِ الشَّرِاءِ عَلَى إِللهَ الفَّمْنِ كَبَيْعِ وسَلَفِ، إِيجابِ العِثْقِ كَأَنَّها حُرَّةً بِالشَّراءِ، أَوْ يُخِلُّ بِالشَّمْنِ كَبَيْعِ وسَلَفِ، وصَعَ إِنْ حُلِفَ، أَوْ حُلِفَ شَرْطُ التَّذْبِيرِ، كَشَرْطٍ رَهْنِ وحَمِيلٍ وأَجَلٍ ولَوْ غَابَ، وتُؤوِّلَتْ عَلَى خِلافِهِ، وفِيهِ إِنْ فاتَ أَكْثَرُ الثَّمَنِ أَو القِيمَةِ إِنْ فاتَ أَنْدُو المُشْتَرِي، وإلّا فالمَكْشُ عَلَى

الحزب الرابع والعشرون

(وفيه ثمانية أقفاف)

وكَالنَّجْشِ: يَزِيدُ لِيَغُرَّ، فَإِنْ عَلِـمَ فَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ، فَإِنْ فاتَ فالقِيمَةُ، وجازَ سُؤالُ البَغضِ لِيَكُفَّ عَنِ الزِّيادَةِ لا الجَمِيعِ.

وكَبَيْـع حاضِـرٍ لِعَمُـودِيِّ، ولَـوْ بِإِرْسَـالِهِ لَـهُ، وهَـلُ لِقَـرَوِيٍّ؟ قَوْلانِ، وَفَسِخَ وَأُدِّبَ، وجازَ الشِّراءُ لَهُ.

وَكَتَلَقِّي السِّلَمِ أَوْ صَاحِبِهَا، كَأَخْذِهَا فِي البَلَدِ بِصِفَةٍ، ولا يُفْسَخُ، وجازَ لِمَنْ عَلَى كَسِتَّةِ أَمْيالٍ أَخْذُ مُختاجٍ إِلَيْهِ. وإنَّما يَتْتَقِلُ ضَمانُ الفاسِدِ بِالقَبْضِ، ورُدَّ ولا غَلَّة، فَإِنْ فاتَ مَضَى المُخْتَلَفُ فِيهِ بِالثَّمْنِ، وإلا ضَمِنَ قِيمَتَهُ حِيثِدُ ومِثْلَ المِثْلِيِ فَيمَتَهُ حِيثِدُ ومِثْلَ المِثْلِيِ فَيمَتَهُ حِيثِدُ ومِثْلَ المِثْلِي فَي بِتَعَيُّو سُوقِ عَيْرِ مِثْلِيّ، وعَقارٍ، وبِطُولِ زَمانِ حَيَوانِ، وفِيها: شَهْرٌ وشَهْرانِ، واخْتارَ أَنَّهُ خِلافٌ، وقالَ: «بَلْ فِي شَهادَةٍ» وبِنَقْلِ عَرْضِ ومِثْلِيّ لِبَكَلَفَة، وبِالوَطْء، وبِتَغَيُّرِ ذاتِ غَيْرِ مِثْلِيّ، وخُرُوجٍ عَنْ يَدٍ، وتَعَلَّقِ حَيِّ، كَرَهْنِهِ وإجازَتِهِ، وأَرْضِ بِبِثْرٍ وعَيْنٍ، وغَرْسِ وبِناءِ عَظِيمَي المَوُونَةِ، وفاتَتْ بِهِما جِهَةً هِي وعَيْنٍ، وغَرْسِ وبِناءِ عَظِيمَي المَوُونَةِ، وفاتَتْ بِهِما جِهَةً هِي الرُبُهُ حَيْنٍ المُقُولِ والمُصَحِّح. وفي بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ مُطْلَقًا تَأْوِيلانِ، لا إِنْ قَصَدَ بِالبَيْعِ الإفاتَة. وازتَفَمَ المُفْوِثُ فَصَدَ بِالبَيْعِ الإفاتَة. وازتَفَمَ المُفْمِثُ إِنْ عَادَ إِلّا بِتَعَيُّر السُّوقِ عَنْ الْمُفْوِثُ فَي المَوْقِ عَنْ الْمُفْودِ فَي المَقْودِ فَي المَوْدِ فَي المَوْدِ فَي المُقْودِ فَي المَوْدِ فَي المَوْدِ فَي المَوْدِ فَي المَوْدِ فَي المَوْدِ فَي المَهْرِي المِينَةُ الْهِ اللَّهِ اللَّهِ الْهُ فَي المَوْدِ فَقَالَ اللَّهُ الْمُونِ فَي الْمُؤْمِدُ اللَّهُ وَلَهُ الْمُؤْمِدُ إِلَا اللَّهِ الْهِ اللَّهُ الْهِ الْهُ الْهُ فَيْلِ الْهُ فَي الْمُؤْمِدُ اللَّهُ اللَّهُ الْهُ الْمُؤْمِدُ اللَّهِ الْمُؤْمِدُ اللَّهُ الْمُؤْمِدُ اللَّهُ الْمُؤْمِدُ اللَّهُ الْمُؤْمِدُ الْهُ الْمُؤْمِدُ الْهُ الْمُؤْمِدُ اللَّهُ الْمُؤْمِدُ المُؤْمِدُ اللَّهُ الْهِ الْهُ الْمُؤْمِدُ اللْهُ الْمِنْهُ الْمُؤْمِدُ المُؤْمِدُ اللْهُ الْهِ الْمُؤْمِدُ اللْهُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُحْدِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ اللْهُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمُ اللْهُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُودُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ اللْهُ الْمُعْمُ الْمِؤْمُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمُ الْمُ

فَصْلُ [في بيوع الآجال]

ومُنِعَ لِلتُّهَمَةِ مَا كَثُرَ قَصْدُهُ، كَبَيْعِ وسَلَفٍ، وسَلَفِ بِمَنْفَعَةٍ لا مَا قَلَّ؛ كَضَمَانٍ بِجُعْلِ، أَوْ: «أَسْلِفْنِي وأُسْلِفَكَ» فَمَنْ باعَ لأَجَلِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِجِنْسِ ثَمَنِهِ مِنْ عَيْنٍ وطَعامٍ وعَرْضِ، فَإِمَا نَقْدًا أَوْ لِلْأَجَلِ أَوْ أقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ بِمِثْلِ الثَّمْنِ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، يُمْنَتُ مِنْهَا ثَلاثٌ؛ وهِي مَا تُعْجِّلَ فِيهِ الْأَقَلُ، وكَذَا لَوْ أُجِلَ بَعْضُهُ مُنْتَئِعٌ مَا تُعْجِلَ فِيهِ الأَقَلُ أَوْ بَعْضُهُ؛ كَتَسَاوِي الأَجَلَيْنِ إِنْ شَرَطًا نَفْيَ المُقاصَّةِ لِلدَّيْنِ بِاللَّيْنِ، ولِلْلِكَ صَحَّ فِي أَكْثَرُ لأَبْعَدَ إِذَا اشْتَرَطَاها

والرَّداءَةُ والجَوْدَةُ كَالقِلَّةِ والكَثْرَةِ.

ومُنِعَ بِذَهَبِ وفِضَّةٍ إلّا أَنْ يُعَجَّلَ أَكْثَرُ مِنْ قِيمَةِ المُتَأَخِّرِ جِدًّا، وبِسِكَّتَيْنِ إلَى أَجَلٍ، كَشِرائِهِ لِلأَجَلِ بِمُحَمَّدِيَّةٍ ما باعَ بِيَزِيدِيَّةٍ.

وإنِ اشْتَرَى بِعَرْضٍ مُخالِفٍ ثَمَنَهُ جازَتْ ثَلاثُ النَّقْدِ فَقَطْ.

والمِثْلِيُّ صِفَةً وقَدْرًا كَمِثْلِهِ، فَيُمْنَعُ بِأَقَلَّ لأَجَلِهِ أَوْ لِأَبْعَدَ إِنْ غابَ مُشْتَرِيهِ بهِ.

وهَلْ غَيْرُ صِنْفِ طَعامِهِ كَقَمْحٍ وشَعِيرٍ مُخالِفٌ؟ أَوْ لاَ؟ تَرَدُّدُ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهِ مُقَالِمٌ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ

وإنِ اشْتَرَى أَحَدَ ثَوْيَئِهِ لاَبْعَدَ مُطْلَقًا أَوْ أَقُلُ نَقْدًا امْتَنَعَ؛ لا بِمِثْلِهِ أَوْ أَكْثَرَ.

وامْتَنَعَ بِغَيْرِ صِنْفِ ثَمَنِهِ؛ إلَّا أَنْ يَكْثُرُ المُعَجُّلُ.

ولَوْ بَاحَهُ بِعَشَرَةٍ ثُمَّ الْمُسَرَّاهُ مَعَ سِلْعَةٍ نَقْدًا مُطْلَقًا أَوْ لأَبْعَدَ بِأَكْثَرَ، أَوْ بِخَنْسَةٍ وسِلْعَةٍ امْتَنَعَ؛ لا بِعَشَرَةٍ وسِلْعَةٍ، وبِعِفْلٍ وأَقَلَّ لاَبْعَدَ.

ولَوِ اشْتَرَى بِأَقَلَّ لاَجَلِهِ ثُمَّ رَضِيَ بِالتَّعْجِيلِ قَوْلانِ؛ كَتَمْكِينِ بائِعِ مُثْلِفٍ ما قِيمَتُهُ أَقَلُّ مِنَ الزِّيادَةِ عِنْدَ الاَّجَلِ ۞ وإِنْ أَسْلَمَ فَرَسًا فِي حَشَرَةِ أَثُوابٍ ثُمَّ اسْتَرَدَّ مِثْلَهُ مَعَ خَمْسَةٍ مُنِتَعَ مُطْلَقًا كَمَا الْخَمْسَةُ لأَجَلِها؛ لأَنَّ تَبْقَى الخَمْسَةُ لأَجَلِها؛ لأَنَّ المُعَجِّلَ لما يَى اللَِّمَةِ أَوْ المُؤَخِّرَ مُسْلِفً.

وإِنْ بِاعَ حِمَارًا بِعَشَرَةٍ لاَجَلٍ ثُمَّ اسْتَرَدُهُ ودِينَارًا نَقْدًا، أَوْ مُؤَجَّلًا مُنِعَ مُطْلَقًا؛ إِلّا فِي جِنْسِ النَّمَنِ لِلأَجَلِ، وإِنْ زِيدَ غَيْرُ عَيْن وبِيمَ بَنَقْدِ لَمْ يُقْبَضْ جازَ إِنْ عُجِلَ المَزيدُ.

وَصَحَّ أَوَّلُ مِٰن بُيُـوعِ الآجـالِ فَقَطْ؛ إِلَّا أَنْ يَفُـوتَ الشَّـانِي فَيُفْسَخانِ، وهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِنْ كَانَتِ القِيمَةُ أَقَلَّ؟ خِلافٌ ﴿

فَضُلُ [في بيع أهل العِينة]

جازَ لِمَطْلُوبٍ مِنْهُ سِلْعَةٌ أَنْ يَشْتَرِيَها لِيَبِيعَها بِمالِ ولَوْ بِمُوَجَّلٍ بَعْضُهُ، وكُرِهَ: «خُدْ بِمِاقَةِ ما بِثَمانِينَ» أو «الْمُستَرها» ويُومِئُ لِتَرْبِيحِهِ، ولَمْ يُفْسَخُ؛ بِخِلافِ: «الْمُستَرِها بِعَشَرَةٍ نَقْدًا، وآخُذُها بِأَثْنَي عَشَرَ لِأَجْلِ» ولَرْمَتِ الآمِرَ إِنْ قالَ: «لِي» وفِي الفَسْخِ إِنْ لَمْ يَقُلُ: «لِي» إِلا أَنْ يَفُوتَ فالقِيمَةُ أَوْ إِمْضَائُها ولُزُومِهِ الأَثْنَي عَشَرَ: قَوْلانِ.

وبِخِلافِ: «اشْتَرِها لِي بِمَشَرَةٍ نَقْدًا، وآخُذُها بِاثْنَي عَشَرَ نَقْدًا» إِنْ نَقَدَ المَاْمُورُ بِشَرْطٍ، وَلَهُ الأَقَلُ مِنْ جُعْلِ مِثْلِهِ أَوِ الدِّرْهَمَيْنِ فِيهِما، والأَظْهُرُ والأَصَحُّ لا جُعْلَ لَهُ ۞ وجازَ بِغَيْرِهِ كَنَقْدِ الآمِرِ، وإنْ لَمْ يَقُلْ: «لِي» فَفِي الجَواز والكَراهَةِ قَوْلانِ.

وبِخِلافِ: «الشَّتْرِها لِي بِاثْنَي عَشْرَ لأَجَلِ، وأَشْتَرِيها بِعَشَرَةِ وَالْمَتَرِيها بِعَشَرَةِ لَقُدًا» فَتَلْزَمُ بِالمُسَمَّى، ولا تُعَجَّلُ العَشَرَةُ، وإِنْ عُجِّلَتْ أُخِذَتْ، ولَه جُعْلُ مِثْلِهِ.

وإِنْ لَمْ يَقُلْ: «لِي» فَهَلْ لا يُرَدُّ البَيْعُ إِذَا فَاتَ، ولَيْسَ عَلَى الآمِرِ إِلَّا الْعَشَرَةُ؟ أَوْ يُفْسَخُ الثّانِي مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالقِيمَةُ؟ قَوْلانِ عَلَى

فَصْلُ [في بيع الخيار]

إنَّما الخِيارُ بِشَرْطِ كَشَهْرِ فِي دارٍ ولا يَسْكُنُ، وكَجُمُعَةٍ فِي رَقِيقِ واسْتَخْدَمَهُ، وكَثَلاثَةٍ فِي دائِةٍ، وكَيْوْمِ لِرُكُوبِها.

ولا بَأْسَ بِشَرْطِ البَرِيدِ، ٱشْهَبُ: «والبَرِيدَيْنِ» وفِي كَوْنِهِ خِلاقًا تَرَدُّدٌ.

وكَثَلاثَةٍ فِي ثَوْبٍ.

وصَحَّ بَعْدَ بَتِّ، وهَلْ إِنْ نَقَدَا اللهِ تَأْوِيلانِ، وضَهِنَهُ حِينَتِ لِهَ المُشْتَرِي •

وَفَسَدَ بِشَرْطِ مُشَاوَرَةِ بَعِيدٍ، أَوْ مُدَّةٍ زَائِدَةٍ أَوْ مَجْهُولَةٍ، أَوْ غَيْبَةٍ

عَلَى مَا لَا يُعْرَفُ بِعَنْنِهِ، أَوْ لُبْسِ ثَوْبٍ، ورَدَّ أُجْرَتَهُ.

ويَلْزَمُ بِانْقِضائِهِ، ورُدَّ فِي كَالغَدِ، وبِشَرْطِ نَقْدٍ كَغائِبٍ، وعُهْدَةِ ثَلاثٍ، ومُواضَعَةٍ، وأَرْضِ لَمْ يُؤْمَنْ رِيُّها، وجُعْلٍ، وإجارَةٍ لِحِرْزِ زَرْع، وأَجِيرِ تَأَخَّرَ شَهْرًا.

ُ مُنِعَ وإِنْ بِلا شَرْطِ فِي مُواضَعَةٍ وغائِبٍ وكِراءِ ضُمِنَ وسَلَمٍ بِخِيارِ ۞

واسْتَبَدَّ بائِعَ أَوْ مُشْتَرِ عَلَى مَشُورَةِ غَيْرِهِ؛ لَا خِيارِهِ ورِضاهُ. وتُؤُوِّلَتْ –أَيْضًا- عَلَى نَفْيِهِ فِي مُشْتَرٍ، وعَلَى نَفْيِهِ فِي الخِيارِ فَقَطْ، وعَلَى أَنَّهُ كَالوَكِيلِ فِيهما.

ورَضِيَ مُشْتَرِ كَاتَبَ أَوْ زَوَّجَ وَلَوْ عَبْدًا، أَوْ قَصَدَ تَلَذُّذًا، أَوْ وَرَضِيَ مُشْتَرِ كَاتَبَ أَوْ زَوَّجَ وَلَوْ عَبْدًا، أَوْ قَصَدَ تَلَذُّذًا، أَوْ رَهَنَ أَوْ آجَرَ، أَوْ أَسْلَمَ لِلصَّنْعَةِ أَوْ تَسَوَّقَ، أَوْ جَزَدَ جارِيَةً، وهُوَ رَدُّ نَظَرَ الفَرْجَ، أَوْ عَرَّبَ دابَّةً أَوْ وَدَّجَها؛ لا إِنْ جَرَّدَ جارِيَةً، وهُوَ رَدُّ مِنَ البائعِ؛ إلّا الإجارَةَ، ولا يُقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ اخْتَارَ أَوْ رَدَّ بَعْدَهُ إلّا ببيتة ﴿

ولا يَبِعْ مُشْتَرٍ، فَإِنْ فَعَلَ فَهَلْ يُصَدَّقُ أَنَّهُ اخْتَارَ بِيَمِينٍ؟ أَوْ لِزَبِّها نَقْضُهُ؟ قَوْلانِ.

وانْتَقَلَ لِسَيِّدِ مُكاتَبِ عَجَزَ ولِغَرِيمِ أَحاطَ دَيْنُهُ.

ولا كَلامَ لِوارِثِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِمالِهِ ولِوارِثِ.

والقِياسُ رَدُّ الجَمِيعِ إِنْ رَدُّ بَعْضُهُم.

والاسْتِحْسانُ أَخْذُ المُجِيزِ الجَمِيعَ.

وَهَلُ وَرَثَةُ البَائِعِ كَذَلِكَ؟ تَأْفِيلَانِ ۖ

وإِنْ جُنَّ نَظَرَ السُّلْطانُ، ونُظِرَ المُغْمَى، وإِنْ طالَ فُسِخَ.

والمِلْكُ لِلْباقِعِ، وما يُوهَبُ لِلْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَسْتَثْنِيَ مَالَهُ، والغَلَّةُ وأَرْشُ ما جَنَى أَجْنَبِيٍّ لَهُ؛ بِخِلافِ الوَلَدِ، والضَّمانُ مِنْهُ، وحَلَفَ مُشْتَرِ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ كَذِبُهُ، أَوْ يُغابَ عَلَيْهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

وضَمِنَ المُشْتَرِي إِنْ خُتِرَ البائِمُ الأَكْثَرَ؛ إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ فَالثَّمَنُ كَخِيارِهِ، وكَنَيْبَةِ بائِع، والخِيارُ لِغَيْرِهِ ۞

وإِنْ جَنَى باثِعٌ وَالخِيارُ لَهُ عَمْدًا فَرَدٌ، وخَطَأً فَلِلْمُشْتَرِي خِيارُ العَيْبِ، وإِنْ تَلِفَتِ انْفَسَخَ فِيهِما.

وإِنْ خُيِّرَ خَيْرُهُ وتَعَمَّدَ فَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ أَوْ أَخْذُ الجِنايَةِ، وإِنْ تَلِفَتْ ضَمِنَ الأَكْثَرَ، وإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَخْذُهُ ناقِصًا أَوْ رَدُّهُ، وإِنْ تَلِفَتِ انْفَسَخَ.

وإِنْ جَنَى مُشْتَرٍ والخِيارُ لَهُ ولَمْ يَتْلِفُها عَمْدًا فَهُوَ رِضًا، وخَطَأُ فَلَهُ رَدُّهُ وما نَقَصَ، وإِنْ أَتْلَفَها ضَمِنَ الشَّمَنَ. وإِنْ خُتِرَ غَيْرُهُ وجَنَى عَمْـدًا أَوْ خَطَـاً فَلَـهُ أَخْـذُ الجِنايَـةِ أَوِ الثَّمَن، وإِنْ تَلِفَتْ ضَمِنَ الأَكْثَرَ ﷺ

وَإِنِ اشْتَرَى أَحَدَ ثَوْيَئِنِ وقَبَضَهُما لِيَخْتَارَ، فَادَّعَى ضَيَاعَهُما فَضِمِنَ وَاحِدًا بِالثَّمَنِ فَقَطْ، ولَوْ سَأَلَ فِي إِقْباضِهِما أَوْ ضَيَاعَ ضَمِنَ وَاحِدًا بِالثَّمَنِ فَقَطْ، ولَوْ سَأَلَ فِي إِقْباضِهِما أَوْ ضَيَاعَ وَاحِدِ ضَمِنَ نِضْفَهُ، ولَهُ اخْتِيارُ الباقِي؛ كَسائِلٍ دِينَازَا فَيُعْطَى ثَلاثَةً لِيَخْتَارَهُما لَيُخْتَارَهُما فَيَكُونُ شَرِيكًا، وإِنْ كَانَ لِيَخْتَارَهُما فَيَكُونُ شَرِيكًا، وإِنْ كَانَ لِيَخْتَارَهُما فَكِلاهُما مَبِيعٌ ولَزَمَاهُ بِمُضِى المُدَّةِ وهُما بِيَدِهِ.

وفِي اللُّزُومِ لاََحَدِهِما يَلْزَمُهُ النِّصْفُ مِنْ كُلِّ، وفِي الاخْتِيارِ لا يَلْزَمُهُ شَیْءً.

ورُدَّ بِعَدَم مَشْرُوطٍ فِيهِ غَرَضٌ؛ كَتَتِبٍ لِيَمِينِ فَيَجِدُها بِكُرًا، وإِنْ بِمُناداةٍ لا إِنِ انْتَفَى ۞ وبِما العادَةُ السَّلامَةُ مِنْهُ؛ كَعَوَرٍ وقَطْعٍ وخِصاءِ واستِحاضَةِ ورَفْعِ حَيْضَةِ السَّبْراءِ وعَسَرٍ وزِنًا وشُرْبٍ ويَخَرٍ ويُجَرٍ، ووالِدَيْنِ وشُرْبٍ ويَخَرٍ ويُجَرٍ، ووالِدَيْنِ أَوْ وَشَرْبٍ ويَخَرٍ ويُجَرٍ، ووالِدَيْنِ أَوْ وَشَيْبٍ بِطَنْعٍ لا بِمَسِ جِنٍّ، وشُقُوطٍ سِنَيْنِ، وفِي الرَائِعَةِ الواحِدَةُ، وشَيْبٍ بِها فَقَطْ وإِنْ قُلُ وجُعُودَتِهِ وصُهُوبَتِهِ، وكَوْنِهِ وَلَدَ زِنًا ولَوْ وَخْشًا، وبَوْلِ فِي فُرْشٍ فِي وَقْتِ يُنْكُرُ إِنْ ثَبَتَ عِنْدَ البائِع، وإلا حَلَقَ إِنْ عَلْشِ غِي وَقْتِ يُنْكُرُ إِنْ ثَبَتَ عِنْدَ البائِع، وإلا حَلَقَ إِنْ قَلْ فِي قَرْشِ

غَيْرِهِ، وتَخَنَّثِ عَبْدٍ، وفُحُولَةِ أَمَةٍ اشْتَهَرَثْ، وهَلْ هُوَ الفِعْلُ؟ أَوِ التَّشَبُهُ؟ تَأْوِيلانِ، وقَافِ ذَكَرٍ وأُنْفَى مُوَلَّدٍ أَوْ طَوِيلِ الإقامَةِ، وخَتْنِ مَجْلُوبِهِما، كَبْيْعٍ بِمُهْدَةٍ ما اشْتَراهُ بِبَراءَةٍ، وكَرَهَصٍ وعَثَرٍ وحَرَثٍ وعَدَجٍ حَمْلُ مُعْتَادٍ ﷺ

الحزب الخامس والعشرون

(وفيه تسعة أقفاف)

لا ضَبَطِ، وثُيُوبَةِ إِلَّا فِيمَنْ لا يُفْتَشُّ مِثْلُها، وعَدَم فُحْشِ ضِيقِ قُبُلٍ، وكَوْنِها زَلَاءَ، وكَيِّ لَمْ يُنْقِض، وتُهْمَةِ بِسَرِقَةِ حُبِسَ فِيها ثُمُّ ظَهَرَتْ بَرَاءَتُهُ، وما لا يُطلَّعُ عَلَيهِ إِلَّا بِتَغَيُّرِ كَسُوسِ الخَشَبِ والجَوْذِ ومُرِّ قِثَاء، ولا قِيمَة، ورُدَّ البَيْضُ، وعَيْبٍ قَلَّ بِدارٍ، وفِي قَدْرِهِ تَرَدُّدٌ، ورَجَعَ بِقِيمَتِهِ؛ كَصَدْعِ جِدارٍ لَمْ يُخَفُّ عَلَيْها مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ واجِهَتَها، أَوْ بِقَطْعِ مَنْفَحَةٍ، أَوْ كَمِلْحِ بِثْرِها بِمَحِلِّ الحَلاوَة.

وإِنْ قالَتْ: «أَنَا مُسْتَوْلَدَةً» لَمْ تَحْرُمْ، لَكِنَّهُ عَيْبٌ إِنْ رَضِيَ بِهِ يُنَ.

وتَضرِيَةُ الحَيَوانِ كَالشَّرْطِ، كَتَلْطِيخٍ ثَوْبٍ عَبْدٍ بِمِدادٍ، فَيَرُدُّهُ بِصاع مِنْ غالِبِ القُوتِ، وحَرُمَ رَدُّ اللَّبَنِ، لا إنْ عَلِمَها مُصَرّاةً، أَوْ لَمْ تُصَرُّ وظَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ، إلّا إِنْ قُصِدَ واشْتُرِيَتْ فِي وَقْتِ جلابها وكَتَمَهُ.

> ولا بِغَيْرِ عَيْبِ التَّصْرِيَةِ عَلَى الأَحْسَنِ ۞ وتَعَدَّدَ بِتَعَدُّدِها عَلَى المُحْتَارِ والأَرْجَح.

وإِنْ حُلِبَتْ ثَالِثَةً فَإِنْ حَصَلَ الاخْتِبارُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رِضًا، وفِي المَوَازِيَّةِ: «لَهُ ذَلِكَ» وفِي كَوْنِهِ خِلافًا تَأْوِيلانِ.

ومَنَعَ مِنْهُ بَيْعُ حاكِم ووارِثِ رَقِيقًا -فَقَطْ- بَيِّنَ أَنَّهُ إِرْثُ، وخُيِّرَ مُشْتَرِ ظُنَّهُ غَيْرَهُما، وتَبَرِّي غَيْرِهِما فِيهِ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ إِنْ طالَتْ إقامَتُهُ، وإذا عَلِمَهُ بَيِّنَ أَنَّهُ بِيهِ ووَصَفَهُ، أَوْ أَرَاهُ لَهُ ولَمْ يُجْمِلُهُ.

وزَوالَهُ إِلَّا مُختَمِلَ العَوْدِ، وفِي زَوالِهِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ وطَلاقِها وهُوَ المُتَأَوَّلُ والأَخْسَنُ، أَوْ بِالمَوْتِ فَقَطْ وهُوَ الأَظْهَرُ، أَوْ لا: أَقُوالُ هَ

وما يَذُلُّ عَلَى الرِّضا؛ إلّا ما لا يُنَقِّصُ كَسُكْنَى الدَّارِ، وحَلَفَ إِنْ سَكَتَ بِلا عُذْرِ فِي كَاليَوْمِ؛ لا كَمُسافِرٍ اضْطُرُّ لَها، أَوْ تَعَذَّرَ قَوْدُها لِحاضِرٍ، فإنْ غابَ بائِعُهُ أَشْهَدَ، فَإِنْ عَجَزَ أَعْلَمَ القاضِيَ فَتَلَوَّمَ فِي بَعِيدِ الغَيْبَةِ إِنْ رُجِيَ قُدُومُهُ، كَأَنْ لَمْ يُعْلَمْ مَوْضِعُهُ عَلَى الأَصَحِّ، وفِيها أَيْضًا نَفْيُ التَّلَوُّم، وفِي حَمْلِهِ عَلَى الخِلافِ تَأْوِيلانِ، ثُمَّ قَضَى إِنْ أَثْبَتَ عُهْدَةً مُؤَرَّخَةً وصِحَّةَ الشِّراءِ إِنْ لَمْ يَخْلِفْ عَلَيْهِما.

وفَوْتُهُ حِسًّا كَكِتابَةِ وتَدْبِيرِ، فَيَقَوَّمُ سَالِمًا وَمَعِيبًا، وَيُؤْخَذُ مِنَ الشَّمْنِ النِّسْبَةُ، ووُقِفَ فِي رَهْنِهِ وإجارَتِهِ لِخَلاصِهِ، ورُدَّ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّر؛ كَمَوْدِهِ لَهُ بِمَيْب، أَوْ بِمِلْكِ مُسْتَأْنُفٍ كَبْيْعِ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِرْثٍ، فَإِنْ بَاعَهُ لأَجْنَبِي مُظْلَقًا أَوْ لَهُ بِمِثْلِ ثَمَنِهِ أَوْ بِأَكْثَرَ إِنْ دَلَّسَ فَلا رُجُوعٍ؛ وإِلاَ رَدْ، ثُمُ رُدَّ عَلَيْهِ، ولَهُ بِأَقْلُ كَتْلَ

وُجُوعٍ؛ وإلا رَدْ، ثُمُ رُدَّ عَلَيْهِ، ولَهُ بِأَقْلُ كَتْلَ

وُجُوعٍ؛ وإلا رَدْ، ثُمُ رُدَّ عَلَيْهِ، ولَهُ بِأَقْلُ كَتْلَ

وتَغَيُّرُ المَبِيعِ إِنْ تَوَسُّطَ فَلَهُ أَخْذُ القَدِيمِ ورَدُهُ ودَفْعُ الحادِثِ، وقُوِّما بِتَقْوِيمِ المَبِيعِ يَوْمَ ضَمِئَهُ المُشْتَرِي، ولَهُ إِنْ زادَ بِكَصَبْغِ أَنْ يَرُدُّ ويَشْتَرِكَ بِما زادَ يَوْمَ البَيْعِ عَلَى الأَظْهَرِ، وجُبِرَ بِهِ الحادِثُ.

وفُرِقَ بَيْنَ مُدَلِّيس وَغَيْرَهِ إِنْ نَقَصَ كَهَلاكِ مِنَ التَّدْلِيسِ، وَأَخْذِهِ مِنْ التَّدْلِيسِ، وَآخَذِهِ مِنْهُ بِأَكْثَرَ، وتَبَرِّ مِمَا لَمْ يَعْلَمْ، ورَدِّ سِنسارِ جُعْلَا، ومَبِيع لِمَحَدِّهِ إِنْ رُدَّ إِنْ قَرْبَ، وإلَّا هَاتَ؛ كَعَجْفِ دابَّةً وَسِمَنِها وَعَمَى وشَلَلٍ، وتَزْوِيجِ أَمَةٍ، وجُبِرَ بِالوَلَدِ؛ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهُ بِالحَادِثِ، أَوْ يَقِلُ فَكَالْمَدَم؛ كَوْعَكِ ورَمَدٍ وصُداعٍ وذَهابِ ظُفْرٍ وحَفِيقٍ حُمَّى ووَطْء ثَيْبِ وقطع مُعْتادٍ عَنَى

والمُخْرِجُ عَنِ المَقْصُودِ مُفِيتٌ فَالأَرْشُ؛ كَكِبَرِ صَغِيرٍ وهَرَمِ وافْتِضاضِ بِكْرٍ وقَطْعٍ غَيْرِ مُغتادٍ؛ إلّا أَنْ يَهْلِكَ بِعَيْبِ التَّذْلِيسِ أَوْ بِسَماوِيّ زَمَنَهُ؛ كَمَوْتِهِ فِي إباقِهِ.

وإِنْ بَاعَهُ المُشْتَرِي وَهَلَكَ بِعَيْبِهِ رَجَعَ عَلَى المُدَلِّسِ إِنْ لَمْ يُعْكِنْ عَلَى المُدَلِّسِ إِنْ لَمْ يُعْكِنْ عَلَى باثِمِهِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، فَإِنْ زَادَ فَلِلثَّانِي، وإِنْ نَقَصَ فَهَلْ يُكَمِّلُهُ؟ قَوْ لان.

ولَـمْ يُحَلَّفْ مُشْتَرِ الْحِيَتْ رُؤْيَتُـهُ إِلَّا بِـدَعْوَى الإراءَةِ، ولا الرِّضا بِهِ إِلَّا بِدَعْوَى الإراءَةِ، ولا الرِّضا بِهِ إِلَّا بِدَعْوَى مُخْبِرٍ، ولا بائِع أَنَّهُ لَمْ يَأْبُقْ لإباقِهِ بِالقُرْبِ، وهَلْ يُفْرَقُ بَيْنَ أَكْثَرِ المَيْبِ فَيَرْجِعُ بِالزّائِدِ وأَقَلِهِ بِالجَمِيعِ؟ أَوْ بالزّائِدِ مُطْلَقًا؟ أَوْ بالجَمِيعِ؟ أَوْ بالزّائِدِ مُطْلَقًا؟ أَوْ بَيْنَ هَلاكِهِ فِيما بَيْنَهُ؟ أَوْ لا؟ أَقُوالٌ.

ورُدَّ بَعْضُ المَبِيعِ بِحِصْـتِهِ، ورُجِعَ بِالقِيمَـةِ إِنْ كَـانَ الـثَّمَنُ سِلْعَةَ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الأَكْثَرَ، أَوْ أَحَدَ مُزْدَوِجَيْنِ، أَوْ أُمَّا ووَلَدَها ﴿ ولا يَجُوزُ التَّمَسُكُ بِأَقَلَ اسْتُحِقَّ أَكْثَرُهُ.

وإِنْ كَانَ دِرْهَمَانِ وَسِلْعَةٌ تُسَاوِي عَشَرَةً بِفَوْبٍ فَاسْتُحِقَّتِ السِّلْعَةُ وفاتَ النَّوْبُ فَلَهُ قِيمَةُ النَّوْبِ بِكَمَالِهِ ورَدُّ الدِّرْهَمَيْنِ، ورَدُّ أَحَدِ المُشْتَرِيَيْنِ، وعَلَى أَحَدِ البائِعَيْنِ.

والقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي المَيْبِ أَوْ قِدَمِهِ، إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَةٍ لِلْمُشْتَرِي،

وحَلَفَ مَنْ لَمْ يُقْطَعْ بِصِـدْقِهِ، وقْبِـلَ لِلتَّعَـدُّرِ غَيْـرُ عُـدُولٍ وإِنْ مُشْرِكِينَ.

ويَمِينُهُ: «بِعْتُهُ» وفِي ذِي التَّوْفِيَةِ: «وأَقْبَضْتُهُ وما هُوَ بِهِ» بَتَّا فِي الظّاهِرِ، وحَلَى العِلْمِ فِي الخَفِيّ.

والغَلَّةُ لَـهُ لِلْفَسْخِ، ولَـمْ تُـرَدُ؛ بِخِلافِ وَلَـدِ وَثَمَـرَةِ أُبِّـرَثُ وصُوفِ تَـمُ؛ كَشُفْعَةِ واسْتِحْقاقِ وتَفْلِيسِ وفَسادٍ، ودَخَلَتْ فِي ضَـمانِ البائِعِ إِنْ رَضِيَ بِالقَبْضِ، أَوْ ثَبَتَ عِنْـدَ حاكِم وإِنْ لَـمْ يَحْكُمْ بِهِ.

وَلَمْ يُرَدَّ بِغَلَطِ إِنْ سُتِيَ بِاسْمِهِ، ولا بِغَبْنِ وَلَوْ حَالَفَ العادَةَ، وهَلْ إِلَّا أَنْ يَسْتَسْلِمَ ويُخْبِرَهُ بِجَهْلِهِ؟ أَوْ يَسْتَأْمِنَهُ؟ تَرَدُّدُ ﴿

ورُدَّ فِي عُهْـدَةِ الشَّلاثِ بِكُـلِّ حـادِثِ؛ إِلَّا أَنْ يَبِيــعَ بِبَـراءَةٍ، ودَخَلَتْ فِي الاسْتِبْراءِ، والنَّفَقَةُ عَلَيْهِ، ولَهُ الأَرْشُ، كَالْمَوْهُوبِ لَهُ إِلّا المُسْتَثْنَى مالُهُ وفِي عُهْدَةِ السَّنَةِ بِجُـذَامِ وبَرَصٍ وجُنُونِ بِطَبْعِ أَوْ مَسِّ جِنِّ؛ لا بِكَضَرْبَةٍ إِنْ شُرِطا أَوِ اغْتِيدا.

ولِلْمُشْتَرِي إِسْقاطُهُما.

والمُحْتَمِلُ بَعْدَهُما مِنْهُ لا فِي مُنْكَح بِهِ أَوْ مُحَالَمِ أَوْ مُصالَحٍ فِي دَمِ عَمْدٍ أَوْ مُسْلَمٍ فِيهِ أَوْ بِهِ، أَوْ قُرْضٍ، أَوْ عَلَى صِفَةٍ، أَوْ مُقاطَع بِهِ مُكاتَبٌ، أَوْ مَبِيعٍ عَلَى كَمُفَلَّسٍ، أَوْ مُشْتَرَى لِلْعِتْقِ، أَوْ مَـأْخُوذٍ عَـنْ دَيْنٍ، أَوْ رُدَّ بِعَيْبٍ، أَوْ وُرِثَ أَوْ وُهِـبَ، أَوِ اشْشَراها زَوْجُها، أَوْ مُوصَى بِبَيْعِهِ مِنْ زَيْدٍ أَوْ مِمَّنْ أَحَبَّ أَوْ بِشِرائِهِ لِلْعِنْقِ، أَوْ مُكَاتَبٍ بِهِ، أَوِ المَبِيعِ فاسِدًا.

وسَقَطَتا بِكَعِثْقِ فِيهِمَا ۞

وضَمِنَ بائِعُ مَكِيلًا لِقَبْضِهِ بِكَيْلٍ كَمَوْزُونٍ ومَعْدُودٍ، والأُجْرَةُ عَلَيْهِ؛ بِخِلافِ الإقالَةِ والتُّوْلِيَةِ والشَّرِكَةِ عَلَى الأَرْجَحِ فَكَالقَرْضِ، واسْتَمَرَّ بِمِغْيارِهِ ولَوْ تَوَلَّاهُ المُشْتَرِي.

وقَ بْضُ العَقَارِ بِالتَّخْلِيَةِ، وغَيْرِهِ بِالعُرْفِ، وضُمِنَ بِالعَقْدِ، إلّا المَخْبُوسَةَ لِلثَّمْنِ أَوْ لِلإِشْهَادِ فَكَالرَّهْنِ، وإلّا النائِبَ فَبِالقَبْضِ، وإلّا المُواضَعَةَ فَبِخُرُوجِها مِنَ الحَيْضَةِ، وإلّا القِّمارَ لِلْجائِحَةِ عَ

وبُدِّئَ المُشْتَرِي لِلتَّنازُعِ.

والتَّلَفُ وَقْتَ ضَمانِ الْبَائِعِ بِسَماوِيٍّ يَفْسَخُ.

وخُتِرَ المُشْتَرِي إِنْ غَيَّبَ أَوْ عُتِبَ أَوِ اسْتُحِقُّ شَائِعَ وإِنْ قَلَّ.

وتَلَفُ بَعْضِهِ أَوِ اسْتِحْقَاقُهُ كَعَيْبٍ بِهِ.

وحَرُمَ التَّمَسُّكُ بِالأَقَلِّ إِلَّا المِثْلِيِّ.

ولا كُلامَ لِواجِدٌ فِي قَلِيلِ لا يَنْفَكُ كَقاع، وإنِ انْفَكَ فَلِلْبائِع

الْتِزامُ الرُّبُعِ بِحِصَّتِهِ لا أَكْثَرَ، ولَيْسَ لِلْمُشْتَرِي الْبِزامُــةُ بِحِصَّتِهِ مُطْلَقًا، ورُجِعَ لِلْقِيمَةِ لا لِلتَّسْمِيَةِ، وصَحَّ ولَوْ سَكَتا؛ لا إنْ شَرَطا الرُّجُوعَ لَها.

وإثْلافُ المُشْتَرِي قَبْضٌ، والبائِعِ والأَجْنَبِيِ يُوجِبُ الخُرْمَ، وكَذَلِكَ إِثْلافُهُ

وإِنْ أَهْلَكَ بِائِعٌ صُبْرَةً عَلَى الكَيْلِ فالمِثْلُ تَحَرِّيًا لِيُوفِيَهُ ولا خِيارَ لَك، أَوْ أَجْنَبِيِّ فالقِيمَةُ إِنْ جُهِلَتِ المَكِيلَةُ، ثُمَّ اشْتَرَى البائِعُ ما يُوقِي، فَإِنْ فَضَلَ فَلِلْبائِع، وإِنْ نَقَصَ فَكَالاسْتِخْقاقِ.

وجَـازُ البَيْـعُ قَبَـلَ القَـبَضِ؛ إلّا مُطلَّـقَ طَعـامِ المُعَاوَضَـةِ، ولَـوْ كَرِزْقِ قاضٍ أُحِدَ بِكَيْلٍ أَوْ كَلَبَنِ شاةٍ، ولَـمْ يَقْبِضْ مِنْ نَفْسِهِ؛ إلّا كَوْصِيّ لِيَتِيمَيْهِ.

وجًازَ بِالمَقْدِ جُزافٌ وكَصَدَقَةِ ويَنِعُ ما عَلَى مُكاتَبِ مِنْهُ، وهَلْ الْ عُجِّلَ الْمِنْقُ؟ تَأْوِيلانِ، وإقراضُهُ أَوْ وَفَاؤُهُ عَنْ قَرْضِ ويَنِعُهُ لِمُقْتَرِضِ ﴿ وَإِنْ تَغَيَّر سُوقُ شَيْئِكَ لا بَدَنُهُ؛ لَمُقْتَرِضِ ﴿ وَإِنْ تَغَيَّر سُوقُ شَيْئِكَ لا بَدَنُهُ؛ كَسِمَنِ دابَّةٍ وهُزالِها، بِخِلافِ الأَمَةِ، ومِثْلُ مِثْلِيكَ إِلَّا العَيْنَ فَلَهُ كَسِمَنِ دابَّةٍ وهُزالِها، بِخِلافِ الأَمَةِ، ومِثْلُ مِثْلِيكَ إِلَّا العَيْنَ فَلَهُ وَلَمْ مِثْلِها وإِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ، والإقالَةُ بَيْعَ إِلّا فِي الطَّعامِ والشَّفْعَةِ والمُرابَحَةِ، وتَوْلِيَةٌ وشِرْحَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنْ يَنْقُدَ عَنْكَ، والشَّوَى عَقْداهُما فِيهما، وإلّا فَبَيْعَ كَفَيْرِهِ ﴿

وضَمِنَ المُشْتَرى المُعَيِّنَ، وطَعامًا كِلْتَهُ وصَدَّقَكَ، وإِنْ أَشْرَكَهُ حُمِلَ، وإِنْ أَطْلَقَ عَلَى التِّضفِ، وإِنْ سَأَلَ ثالِثٌ شَرِكَتُهُما فَلَهُ الثُّلُثُ، وإِنْ وَلَّيْتَ ما اشْتَرَيْتَ بِما اشْتَرَيْتَ جازَ إِنْ لَمْ تُلْزِمْهُ، ولَهُ الخَادُ.

وإِنْ رَضِيَ بِأَنَّهُ عَبْدٌ ثُمَّ عَلِمَ بِالنَّمَن فَكَرِهَ فَذَٰلِكَ لَهُ.

والأَضْيَقُ صَوْفٌ، ثُمَّ إِقَالَةُ طَعَامٍ، ثُمَّ تَوْلِيَةٌ وشِوْكَةٌ فِيهِ، ثُمَّ إِقَالَةُ عُرُوضٍ، وفَسْخُ الدَّيْنِ فِي الدِّينِ، ثُمَّ بَيْغُ الدَّيْنِ، ثُمَّ ابْتِداؤُهُ ﴿

فَصْلُ [في بيع المرابحة]

وجـازَ مُرابَحَةٌ -والأَحَـبُ خِلافُـهُ- ولَـوْ عَلَـى مُقَـوَّمٍ، وهَـلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِنْ كَانَ عِنْدَ المُشْتَرِي؟ تَأْوِيلانِ.

وخسبَ رِبْحُ ما لَهُ عَيْنٌ قَائِمَةٌ؛ كَصَبْغِ وطَزِزٍ وقَضرٍ وخِياطَةٍ وفَتْلٍ وَخَيْرُ وَقَضْرٍ وخِياطَةٍ وفَتْلٍ وكَمْدٍ وتَطْرِيَةٍ، وأَصْلُ ما زادَ فِي الثَّمْنِ؛ كَحُمُولَةٍ وشَدِّ وطَيّ اغتِيدَ أُجْرَتُهُما، وكِراءِ بَيْتِ لِسِلْعَةٍ، وإلّا لَمْ يُحْسَبْ؛ كَسِمْسادٍ لَمْ يُعْتَدُ ۞ إِنْ بَيْنَ الجَمِيعَ أَوْ فَشَرَ المَوُونَة، فَقَالَ: «هِي بِمِاقَةٍ، أَصْلُها كَذَا، وحَمْلُها كَذَا» أَوْ عَلَى المُرابَحَةِ وبَيْنَ؛ كَرِبْحِ العَشَرَةِ أَحَدَ عَشَرَ ولَمْ يُفْضِلا ما لَهُ الرِبْحُ، وزِيدَ عُشْرُ الأَضْلِ، والوَضِيعَةُ كَذَلِكَ، لا أَبْهَمَ؛ كَدْقَامَتْ عَلَي بِكَذَا» أَوْ

«قَامَتْ بِشَدِّهَا وَطَيِّهَا بِكَذَا» ولَمْ يُفَصِّلْ، وهَلْ هُوَ كَذِبٌ؟ أَوْ غِشًّ؟ تَأْوِيلانِ ﴿

ووَجَبَ تَبْيِينُ مَا يَكُرَهُ كَمَا نَقَدَهُ وعَقَدَهُ مُطْلَقًا، والأَجَلِ وإِنْ بِيمَ عَلَى النَّقْدِ، وطُولِ زَمانِهِ، وتَجاوُزِ الزَائِفِ، وهِبَةٍ اغْتِيدَتْ، والنَّهُ لَيْسَتْ بَلَدِيَّةُ أَوْ مِنَ التَّرِكَةِ، وولادَتِها وإِنْ باعَ وَلَدَها مَعَها، وجَذِ ثَمَرَةٍ أُبْرَتْ وضوفِ تَمَ، وإقالَةِ مُشْتَرِيهِ إلّا بِزِيادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، وجَذِ ثَمَرَةٍ أُبْرَتْ وضوفِ تَمَ، وإقالَةِ مُشْتَرِيهِ إلّا بِزِيادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، والرُّكُوبِ واللَّبْسِ والتُوظِيفِ ولَوْ مُتَّفِقًا إلَّا مِنْ سَلَم، لا غَلَّةِ رَبْعِ كَتَكْمِيلِ شِرائِهِ، لا إِنْ وَرِثَ بَعْضَهُ، وهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ الإِرْثُ؟ أَوْ مُطْلَقًا؟ تَأْوِيلانِ ٤

وإِنْ غَلِطَ بِنَقْصِ وصْدِقَ أَوْ أَثْبَتَ؛ رَدُّ أَوْ دَفْعَ مَا تَبَيَّنَ ورِبْحَهُ. وإِنْ فَاتَ خُيِّرَ مُشْتَرِيهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ ورِبْحِهِ وقِيمَتِهِ يَوْمَ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَنْقُصْ عَنِ الغَلَطِ وربْحِهِ.

وَإِنْ كَذَبَ لَزِّمَ المُشْتَرِيَ إِنْ حَطَّهُ ورِبْحَهُ؛ بِخِلافِ الغِشِّ. وإِنْ فاتَتْ فَفِي الغِشِّ أَقَلُّ الشَّمَنِ والقِيمَةِ، وفِي الكَذِبِ خُتِّرَ بَيْنَ الصَّحِيحِ ورِبْحِهِ أَوْ قِيمَتِها ما لَمْ تَزِدْ عَلَى الكَذِبِ ورِبْحِهِ.

ومُدَلِّسُ ٱلمُرابَحَةِ كَغَيْرِها 🗃

فَصْلُ [فيما يتناوله البيع وما لا يتناوله]

تَنـاوَلَ البِنـاءُ والشَّـجَرُ الأَرْضَ وتَناوَلَتُهُمـا؛ لا الرَّرْعَ والبَـذْرَ ومَـدْفُونًا كَلَـوْ جُهِـلَ، ولا الشَّـجَرُ المُـؤَيَّرَ أَوْ أَكْثَـرُهُ إِلّا بِشَـرْطٍ؛ كَالمُنْعَقِـدِ ومالِ العَبْـدِ وخِلْفَةِ القَصِـيلِ، وإِنْ أُبِّرَ النِّصْفُ فَلِكُـلِّ حُكْمُهُ، ولِكِلَنِهما السَّقْيُ ما لَمْ يَضُرَّ بالآخَر.

والـدّارُ الثَّابِـتَ؛ كَبـابٍ ورَقِّ ورَحًـا مَبْنِيَّةٍ بِفَوْقانِيَّتِهـا وسُـلَّمَا سُمِّرَ، وفِي غَيْرِهِ قَوْلانِ.

والعَبْدُ ثِيابَ مَهْنَتِهِ، وهَلْ يُوفَى بِشَرْطِ عَدَمِها وهُوَ الأَظْهُرُ الْوَ لا اللهُ كَمُشْتَرِطٍ زَكاةَ ما لَمْ يَطِبْ، وأَنْ لا عُهْدَةَ أَوْ لا مُواضَعَةَ، أَوْ لا جائِحَةَ، أَوْ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالثَّمَنِ لِكَذَا فَلا بَيْعَ الْوْ ما لا غَرَضَ فِيهِ ولا مالِيَّةَ وصُحِّحَ ؟ تَرَدُّدُ ۞

وصَحَّ بَيْهُ ثَمَرٍ ونَحْوِهِ بَدا صَلاحُهُ إِنْ لَمْ يَسْتَبَرْ، وقَبْلَهُ مَعَ أَصْلِهِ أَوْ لَمْ يَسْتَبَرْ، وقَبْلَهُ مَعَ أَصْلِهِ أَوْ أَلْمَ وَاضْطُرُ لَهُ ولَمْ يُتَمالأُ عَلَيْهِ؛ لا عَلَى التَّبْقِيَةِ أَوِ الإطْلاقِ، وبُدُوُّهُ فِي بَعْضِ حائِطٍ كافٍ فِي جِنْسِهِ إِنْ لَمْ تُبَكِّرْ، لا بَطْنَ ثانٍ بِأَوَّلَ وهُوَ الزَّهْوُ وظُهُورُ فِي جِنْسِهِ إِنْ لَمْ تُبَكِّرْ، لا بَطْنَ ثانٍ بِأَوَّلَ وهُوَ الزَّهْوُ وظُهُورُ الحَدْرِ بِانْفِتاحِهِ، والبُقُولُ الحَدَلاوَةِ والتَّهَيُّولُ لِلتَّبَطُّخِ؟ بإطْعامِها، وهَلْ هُوَ فِي البِطِّيخِ الاضفِرارُ؟ أَوِ التَّهَيُّةُ لِلتَّبَطُّخِ؟

قَوْ لان.

ولِلْمُشْتَرِي بُطُونُ كَياسَمِينٍ ومَقْثَأَةٍ.

ولا يَجُوزُ بِكَشَهْرٍ.

وَجَبَ ضَرْبُ الْأَجَلِ إِنِ اسْتَمَرَّ كَالْمَوْزِ. ووَجَبَ ضَرْبُ الْأَجَلِ إِنِ اسْتَمَرَّ كَالْمَوْزِ.

ومَضَى بَيْعُ حَبِّ أَفْرَكَ قَبْلَ يُبْسِهِ بِقَبْضِهِ ﴿ ﴿ ﴾ [انتمى الثُّمن الخامس من المختصر]

